توزع مجانا

تطوير

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض

العدد ٤٧
١٤٢٨هـ

ISSUE 47
2007

أنظمة البناء في العصب المركزي

شريان جديد لاقتصاد الرياض

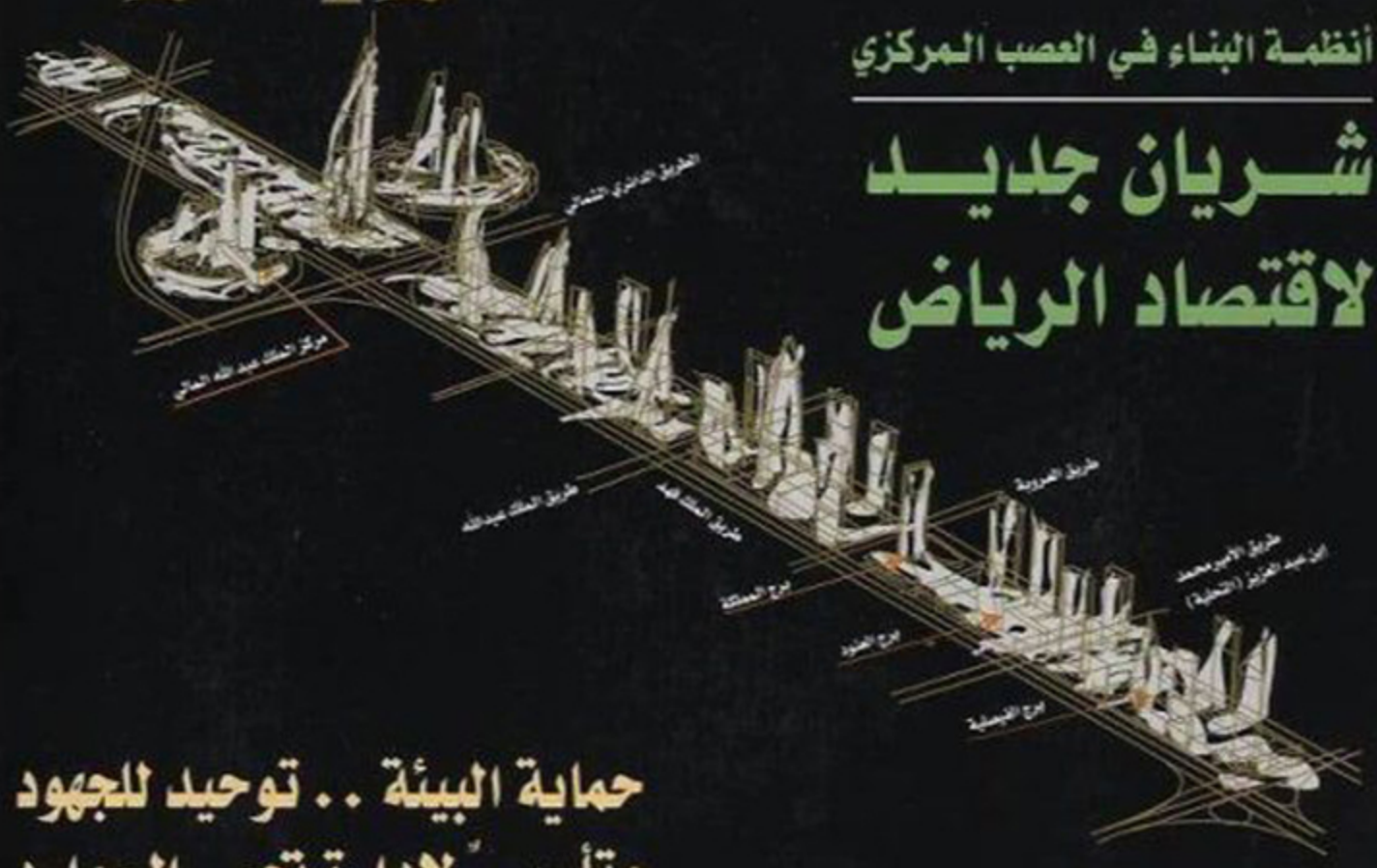

حماية البيئة .. توحيد للجهود وتأسيسٌ لإدارةٍ تحمي الموارد

المصدر: مكتبة الملك فهد الوطنية

١٣٦٩هـ

بساتين السويدي شمال الرياض القديمة كما تبدو من سطح قصر الضيافة. ويظهر في يمين الصورة قصر الأمير سعود (عندما كان ولياً للعهد) وفي اليسار قصور الفوطة.

يسمح بإعادة النشر مع الإشارة للمصدر

تطوير Tatweer
tatweer@arriyadh.net
نشرة دورية فصلية تصدر عن
الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
Published by
Arriyadh Development Authority
رقم الإيداع ١٤/٠١٢٤ ردمد ISSN 1319-709 ١٣١٩-٧٠٩
المراسلات: إدارة البحوث والدراسات - مدير البحوث والدراسات
ص.ب. ٩٤٥٠١ - الرياض ١١٦١٤ - المملكة العربية السعودية
هاتف ٤٨٨٣٣٣١ فاكس ٤٨٢٩٣٣١
P.O.Box. 94501 - Arriyadh 11614 - Kingdom of Saudia Arabia
Tel. 4883331 Fax. 4829331
التصميم والإنتاج الفني
الطارق attariq

بسم الله الرحمن الرحيم

نجاح خطط التطوير يستند إلى عوامل عدة من أهمها: التشخيص الدقيق للواقع، والقراءة الجيدة للمستقبل، ووضوح الأهداف والرؤى المستقبلية، وجودة البرامج التنفيذية، وقابليتها للتحول إلى واقع ملموس.

يضاف لذلك - أيضاً - المرحلية، والتدرج في تحقيق الأهداف، خصوصاً عندما تتعلق هذه الخطط بالقضايا الكبرى، أو التي تتعدد محاورها التطويرية، ويكثر شركاؤها، والمستفيدون منها.

مجالات التطوير الأساسية في مدينة الرياض تتسم بالتشعب، وبعد المدى، وتداخل العوامل المرتبطة بموضوع التطوير، فضلاً عن تعدد الجهات المسئولة، لذلك تحرص الهيئة على استيعاب العوامل المؤثرة في التطوير، ومنها التدرج في البرامج التطويرية، وتحقيق الأهداف المرحلية، حيث يتيح التدرج للواقع التأقلم مع نتائج التطوير، واستيعاب تغير الظروف والمعطيات.

فعلى سبيل المثال كان تطوير وسط المدينة وما زال، برنامجاً مفتوحاً، تتضافر نتائجه المرحلية لتحقيق الرؤية المستقبلية التي وضعتها الهيئة لوسط المدينة، التي بدأت مسيرتها بتطوير المركز الإداري في منطقة قصر الحكم، والمركز الثقافي التاريخي في مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، إضافة إلى إنشاء المقرات الحديثة لمؤسسات الدولة، والمتنزهات والميادين والمساجد، وتطوير الأسواق المحلية، وإنشاء المراكز التجارية الحديثة. وكان ذلك كله مدعوماً بتهيئة مبكرة لما تحتاجه المنطقة من طرق وبنى تحتية ومرافق عامة وخدمات.. وما زال البرنامج متواصلاً وقريباً بإذن الله ستبدأ أعمال التطوير الحضري العمراني الاقتصادي الشامل لمنطقة الظهيرة، الممتدة بين مركز الملك عبدالعزيز التاريخي ومنطقة قصر الحكم.

ويبرز مثال آخر يتمثل في تطوير وادي حنيفة، حيث بدأ هذا البرنامج بتشخيص واقع الوادي الذي انطلقت منه إجراءات شاملة لإيقاف التدهور، الأمر الذي هيأ لانطلاق مشروع التأهيل البيئي للوادي الذي تجري أعماله حالياً، ويمثل مرحلة مهمة لما سيليه من مراحل تهدف في ناتجها النهائي إلى إعادة الوادي لوضعه الطبيعي كمصرف لمياه الأمطار والسيول، وبيئة طبيعية خالية من الملوثات، وتفعيل الموارد والإمكانات التي يتمتع بها الوادي. وصولاً إلى إعداد الوادي ليكون المتنزه الكبير لمدينة الرياض

لقد كانت أعمال مراجعة تنظيمات البناء في مدينة الرياض تتم عبر مرحلية تأخذ في الاعتبار المستجدات التي تطرأ على المدينة فيما يتعلق بمعدلات النمو السكاني، والاقتصادي، واتجاهات النمو العمراني، ومن أبرز عناصر المدينة التي جسدت هذه المرحلية: عصب الأنشطة المركزي الممتد من وسط المدينة إلى شمالها بين طريق الملك فهد وشارع العليا العام، الذي تأكدت أهميته، وطبيعته العمرانية عبر مراحل النمو المختلفة للمدينة، فأجازت تنظيمات البناء في مرحلة سابقة الارتفاع إلى ٣٠ دورا، بعد أن كانت لا تتجاوز ٨ أدوار، ثم أطلقت الارتفاعات مع الالتزام بمعامل البناء المحدد، بناء على قدرات المنطقة الاستيعابية في المرافق والخدمات، وأطلقت الارتفاعات أيضا على الجانب الغربي لطريق الملك فهد، وتمت مضاعفتها على الجانب الشرقي لشارع العليا، كما أقرت زيادة نطاق الارتفاعات في العصب المركزي لتتجاوز الدائري الشمالي، إلى طريق الأمير سلمان بن عبدالعزيز.

لقد كانت للمرحلية، وتسلسل تنفيذ الأهداف التطويرية دور كبير في حدوث عملية التطوير بيسر وفاعلية وقدر كبير من المرونة، وسّهل ذلك استيعاب واقع المدينة للتغيير، وتفاعلها معه بإيجابية وتلقائية.

عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ
عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة

الرياض ١٤٢٨هـ .. عام حافل بالبرامج التطويرية والمشاريع والدراسات

سمو الأمير سلمان مترئساً اجتماع الهيئة الأول لعام ١٤٢٨هـ، ويبدو سمو الأمير سطام.

جملة من المشاريع التطويرية بحثتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وأقرَّتها في اجتماعها الأول لعام ١٤٢٨هـ برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، وذلك في مقر الهيئة بحي السفارات مساء الأحد الموافق ١٦ محرم ١٤٢٨هـ.

البرامج التطويرية للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ـ التي بحثها الاجتماع وأصدر قراراته بشأنها ـ شملت موضوعات: مشروع تطوير وادي حنيفة، تطوير الدرعية التاريخية، تطوير طريق الملك عبدالله، المحكمة الجزائية، معالجة مشكلة المياه الأرضية، شبكة الطرق المستقبلية، الخطة الشاملة للإدارة المرورية، الخطة التنفيذية لحماية البيئة، المخطط الاستراتيجي الإقليمي للمنطقة، برنامج السلامة المرورية، إستراتيجية مكافحة الفقر، إستراتيجية القضاء على البطالة، إستراتيجية تخفيض الهجرة إلى مدينة الرياض، ندوة الإسكان الثالثة، نظام المعلومات الحضرية للرياض، المراكز الفرعية بمدينة الرياض، تطوير أنظمة البناء في العصب المركزي، ووضع الخدمات الفندقية في الرياض.

حفلَ برنامج عمل الهيئة بالعديد من البرامج التطويرية والتخطيطية والتنفيذية، والمشاريع، والدراسات، والأنشطة التي تنطلق من دور الهيئة في التطوير الشامل لمدينة الرياض في المجالات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتوفير ما تحتاجه المدينة من خدمات ومرافق عامة.

مشروع تطوير وادي حنيفة

يشمل نطاق العمل في مشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة ـ الذي يمتد من طريق العمارية شمالاً إلى منطقة البحيرات جنوب الحاير بطول حوالي ٨٠ كم،ـ تنظيفَ الوادي وإزالة المخلَّفات، وتهذيب مجاري السُّيول وإعادتها لوضعها الطبيعي؛ لضمان انسيابية جريان مياه الأمطار والسُّيول؛ درءاً لمخاطرها على الممتلكات والأرواح. ويتمُّ في هذا السِّياق أيضاً إنشاء قنوات للمياه دائمة الجريان؛ لضمان عدم تكوُّن المستنقعات في الوادي، ومعالجة هذه المياه بتخليصها من الملوثات، كما يتمُّ ردم الحفر القائمة في الأراضي العامَّة من الوادي وروافده، كما تتضمَّن الأعمال تحسين حركة المرور بإنشاء الطرق المحلية لخدمة أصحاب المزارع ومرتادي الوادي، وجعل هذه الطرق أكثر أمناً، ومراعاة أن تكون بعيدة عن مخاطر السُّيول، إضافة إلى حماية الجسور القائمة وتحويل خطوط الخدمات التي تعترض مسار قنوات المياه، كما يتمُّ إنشاء ممرات للمشاة، وزراعة بطن الوادي وتشجيره بالنباتات الطبيعية في أجزاء من الوادي.

انسيابية في جريان مياه الأمطار والسيول في قناة المياه الدائمة بوادي حنيفة.

وللاستفادة من المياه المتدفِّقة في الوادي والمصروفة من المدينة؛ فسيتمُّ تنقية تلك المياه باستخدام نظام المعالجة الحيوية؛ كونه الوسيلة الطبيعية الأنسب والأقلَّ كُلفة، ويعتمد هذا النظام أساساً على إنشاء خلايا خاصة تكوِّنُ نظاماً متوازناً من الكائنات الدقيقة التي تعتمد في غذائها على المكوِّنات العضوية في المياه الدائمة.

كما تشمل أعمال المشروع تقديمَ الخدمات المناسبة لمرتادي الوادي وقاطنيه، وجعله متنفساً طبيعيا على مستوى كامل المدينة، والتي تشمل زيادة أعمال التشجير والزراعة في بطن الوادي الرئيس وإنشاء ممرات المشاة، والإنارة، والمرافق العامة في الوادي؛ من مصليات ومواقف للسيارات ودورات مياه عامة، وتأهيل المناطق البيئية الواقعة في الأراضي العامة وتجهيزها للاستثمار من قِبَل القطاع الخاص بما يُلائم منطقة الوادي.

ومن المتوقع إنهاء المرحلة الأولى – الواقعة من سد وادي حنيفة إلى سد الحاير جنوباً – في أواخر العام الجاري ١٤٢٨هـ، فيما ستكتمل أعمال المرحلة الثانية – الواقعة من سد وادي حنيفة إلى طريق العمارية شمالاً في أواخر عام ١٤٢٩هـ، إن شاء الله.

تطوير الدرعية التاريخية

برنامج تطوير الدرعية التاريخية شهد تطوراً مماثلاً، حيث يجري العمل في أعمال العقد الأول لإنشاء الطرق الموصلة للدرعية التاريخية وتحسين الموجود منها وهي: ميدان الأمير سلمان بن عبد العزيز، وشارع الأمير سطام بن عبد العزيز، وشارع الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود، وشارع الإمام محمد بن سعود، بالإضافة إلى طريق قريوه. كما تشمل أعمال العقد الأول تنفيذ أعمال شبكات المرافق العامة، وهي: شبكات المياه والصرف والكهرباء والهاتف وشبكات

رسم لأحد الميادين ضمن برنامج تطوير الدرعية.

تصريف مياه السيول والأمطار والري، واستكمالها بالتنسيق مع الجهات الخدمية ذات العلاقة.

ويتم حالياً إعداد التصاميم المعمارية والهندسية ووثائق التنفيذ لمتحف الدرعية في قصر سلوى بالطريف، والتجهيزات الأساسية والبنى التحتية في حي الطريف، والتي تشمل شبكات المرافق العامة وتهيئة الممرات ورصفها والمناطق المفتوحة والإنارة والنظام الإرشادي والتعريفي والتشجير وفرش الممرات والشوارع وخدمات الزوار وعروض الوسائط المتعددة شاملة الصوت والضوء وغيرها من المؤثرات، بالإضافة إلى إعداد المراجع التصميمية لعدد من المتاحف والمعارض وأعمال الترميم لمجموعة من البيوت الطينية في الطريف.

ويجري العمل على تصميم عناصر منطقة البجيري التي تشمل مؤسسة الشيخ محمد بن عبدالوهاب بالإضافة، إلى الساحة المركزية ومتنزه الدرعية، شاملاً جزء من وادي حنيفة الواقع ضمن الدرعية التاريخية، وبعض الخدمات العامة ومواقف السيارات.

وسيتم البدء في تنفيذ بقية مشاريع برنامج تطوير الدرعية التاريخية خلال العام الحالي، وسيكتمل تنفيذها ـ بمشيئة الله ـ خلال السنوات الثلاث القادمة.

تطوير طريق الملك عبدالله

يهدف مشروع تطوير طريق الملك عبدالله إلى تحويل الطريق إلى محور نشاط رئيس في المدينة، وإلى رفع مستوى البيئة الحضرية على هذا الطريق، من طريق الملك خالد غرباً إلى شرق شارع الشيخ جابر الصباح.أما طريق الملك عبدالله.

وقد أقر اجتماع الهيئة اعتماد مبلغ ٦٠٠ مليون ريال للمرحلة

مجسم مشروع تطوير طريق الملك عبد الله.

الأولى من هذا المشروع. علماً بأن مشروع المرحلة الأولى ـ الذي يشمل الجزء المحصور بين طريق الملك عبدالعزيز وطريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول ـ، قد تم طرحه للتنفيذ، ويجري العمل حالياً على إعداد عقد لتصميم جزء الطريق المتبقي من طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول حتى طريق الملك خالد.

كما تم تخصيص مبلغ ٨٤ مليون ريال للمرحلة الثانية الممتدة من الطريق الدائري الشرقي إلى شارع الشيخ جابر الصباح شرقاً، وستبدأ أعمال التصميم ـ إن شاء الله ـ خلال هذا العام.

المحكمة الجزائية

مشروع مبنى المحكمة الجزائية كان أحد المشاريع الكبرى التي جرى اعتمادها ضمن مشاريع عام ١٤٢٨هـ، وسيقام المشروع في وسط مدينة الرياض بين شارعي سلام وآل فريان جنوب معهد إمام الدعوة، على مساحة تبلغ حوالي ٣١ ألف متر مربع، حيث تم اعتماد مبلغ ٢٧٣ مليون ريال لإنشاء المشروع، والذي سيضم مقر المحكمة الجزائية والساحات المحيطة به ومواقف للسيارات.

معالجة مشكلة المياه الأرضية

شارفت أعمال تنفيذ مشاريع خفض منسوب المياه الأرضية في أحياء الوادي والمغرزات والربوة؛ على الانتهاء. وقد بدأ تنفيذ مشاريع خفض منسوب المياه الأرضية في أحياء كل من: الازدهار والتعاون والفلاح والنفل وأجزاء من طويق، ويتوقع اكتمال هذه المشاريع في نهاية عام ١٤٢٨هـ إن شاء الله، فيما سيبدأ قريباً تنفيذ المشروع بحي الصحافة.

وتقوم الهيئة بمراقبة وضع المياه الأرضية في مناطق شرق الرياض التي تتسم تربتها بحساسيتها العالية للرطوبة، ويجري التنسيق بين الهيئة وأمانة منطقة الرياض والمديرية العامة للمياه بمنطقة الرياض، حول معالجة وضع المياه وصرفها في هذه المناطق.

شبكة الطرق المستقبلية

تشهد العديد من أحياء مدينة الرياض حالياً أعمال تنفيذ خطة شبكة الطرق المستقبلية في المدينة، حيث يتم حالياً العمل على استكمال تنفيذ ما تبقّى من عناصر الخطة الخمسية الأولى، ومن أبرزها: تنفيذ الضلع الغربي الشمالي للطريق الدائري ابتداءً من طريق جدة السريع جنوباً ليلتقي بالطريق الدائري الشمالي، بالإضافة إلى تنفيذ تحسين تقاطع طريق عمر بن عبدالعزيز مع الدائري الشرقي

(مخرج ١٤)، وربط شارع حمزة بن عبدالمطلب بشارع الصحراء بجسر فوق وادي نمار، وتنفيذ امتداد الطريق الدائري الجنوبي شرقاً مروراً بخشم العان حتى يلتقي بطريق خريص كأحد أضلاع الطريق الدائري الثاني.

كما يجري حالياً الإعداد للبدء بتنفيذ الخطة الخمسية الثانية للفترة ١٤٢٨ـ١٤٣٢هـ ، والتي تضمنت ٢٨ عنصراً، تشمل: تنفيذ شبكة الطرق داخل مطار الرياض القديم، وتطوير طريق الأمير سلمان بن عبدالعزيز، وتحسين كل من شارع العليا وشارع البطحاء وشارع التخصصي وطريق الملك عبدالعزيز وتطويرها، بالإضافة إلى تحسين عدد من التقاطعات على الطرق الدائرية وعدد من الشوارع الفرعية والداخلية.

الخطة الشاملة للإدارة المرورية

تمثل الخطة الشاملة للإدارة المرورية بمدينة الرياض المظلةَ الشاملة لمشاريع إدارة الحركة المرورية بالمدينة، وتعتبر أداة فاعلة لتوجيه تطوير مشاريع الإدارة المرورية في مدينة الرياض وتنفيذها.

وتضمنت خطة الإدارة المرورية الشاملة في مدينة الرياض ثمانية برامج إدارة مرورية رئيسة، تنفذ خلال الأعوام العشرين القادمة، تشمل: برنامج معالجة مواقع الاختناقات المرورية على شبكة الطرق، وبرنامج توظيف التقنيات المرورية الحديثة، وبرنامج توفير المواقف وإدارتها، وبرنامج تحسين محاور الحركة الرئيسة بالمدينة وتطويرها، وبرنامج رفع كفاءة الطرق السريعة وأدائها، وبرنامج الإدارة المرورية لمناطق الأنشطة الحضرية، وبرنامج تطبيق أنظمة الضبط المروري، وبرنامج رفع أداء الهياكل المؤسسية المشاركة في تطبيق برامج الإدارة المرورية.

وتشمل تلك البرامج الثمانية أكثر من ٦٠ مشروعاً تنفيذياً، تم توصيف نطاق العمل وتحديد المتطلبات البشرية والمالية والزمنية لكل مشروع من هذه المشاريع.

برنامج السلامة المرورية

حقَّق برنامج السلامة المرورية بمدينة الرياض – ولله الحمد – نتائجَ ملموسة لتنفيذ إستراتيجية السلامة المرورية في المدينة، ظهرت من خلال انخفاض معدل الوفيات والإصابات الخطرة في المدينة، فقد أظهرت الإحصائيات بنهاية عام ١٤٢٧ هـ أن عدد الوفيات من الحوادث المرورية لهذا العام بلغ ٣٥٣ حالة وفاة، مقابل ٤٠٨ حالات وفاة في عام ١٤٢٦هـ و ٤٣٠ حالة وفاة في عام ١٤٢٥هـ. ومن أبرز ما يتم العمل فيه في هذا الجانب تنفيذ خطة تطبيق الأنظمة المرورية في مدينة الرياض، التي وضعتها الهيئة بالتعاون مع مرور منطقة الرياض، وتتضمن تطبيق الأنظمة على أهم المخالفات

المرورية المسببة للحوادث الخطرة، مثل: تجاوز السرعة النظامية، وقطع الإشارة، والانحراف المفاجئ بين مسارات الطرق. كما يجري العمل حالياً في مشروع الإدارة الشاملة للحوادث المرورية، الذي يهدف إلى تطوير مستوى أداء غرفة العمليات بمرور منطقة الرياض في سرعة الاستجابة لبلاغات الحوادث المرورية، وذلك باستخدام أحدث التقنيات في مجال غرف العمليات والطوارئ؛ من حيث تحديد مواقع الحوادث المرورية من خلال تحديد مواقع الأشخاص المتصلين، وكذلك تطوير نظام إدارة المرور والعمليات الذي يتضمن تأسيس إدارة مرورية فاعلة يوفر عمليات احتواء الحوادث عن طريق التوجيه السريع والآلي لدوريات المرور للقيام بالمهام المطلوبة بالسرعة والدقة اللازمة.

الخطة التنفيذية لحماية البيئة

شملت الخطة التنفيذية لحماية البيئة بمدينة الرياض على أكثرَ من ٤٦ برنامجاً تغطي مجموعة من المحاور، أولها: محور تلوث

جانب من مشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة

الهواء الذي يتضمن تنفيذ سبعة برامج، من أبرزها: برنامج مراقبة جودة الهواء، ودراسة الآثار الناجمة عن تلوث الهواء.

وأما المحور الثاني فهو محور النفايات ويشمل: تنفيذ عشرة برامج، من أبرزها برنامج الإدارة المتكاملة للنفايات، وبرنامج معالجة النفايات الطبية.

وأما المحور الثالث فهو محور موارد المياه، ويحتوي على تسعة برامج، من أبرزها: برنامج حماية مصادر المياه من التلوث، وبرنامج إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة والمياه الأرضية بعد معالجتها.

ويتضمن المحور الرابع وهو محور الموارد الطبيعية والمناطق المفتوحة والحياة الفطرية تنفيذَ تسعة برامج، من أبرزها: برنامج حماية الأودية والشعاب وتنظيفها واستغلالها، وبرنامج حماية مناطق الحياة الفطرية وتطويرها، ومشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة الذي يجري فيه العمل حالياً.

كما يشمل محور إدارة البيئة تنفيذ ١١ برنامجاً، ويتضمن مجموعة من الأعمال منها: تطوير آلية إدارة وحماية البيئة في مدينة الرياض وتحسينها وبرنامج تحديث قواعد المعلومات البيئية بالمدينة.

إستراتيجية مكافحة الفقر

تهدف إستراتيجية مكافحة الفقر ـ التي تعدها الهيئة ـ إلى تحليل خصائص الفقر في مدينة الرياض، والتعرف على مسببات المشكلة وحجمها، والمحرك الرئيس الذي يؤدي إلى التعرض لمخاطر الفقر أو القابلية للتعرض للفقر، والسمات المتعددة لهذه المشكلة وآثارها المحتملة.

وقد تم الانتهاء من جميع مراحل المشروع المكون من ثلاث مراحل، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ومن أبرزها: أمانة

منطقة الرياض، ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وجمعية البر بمنطقة الرياض والجمعيات الخيرية الرئيسة في المدينة، ومؤسسة الملك عبد الله لوالديه للإسكان الخيري، والصندوق الخيري لمعالجة الفقر، وصندوق الموارد البشرية، وغيرها من الجهات.

وقد تم - بفضل الله - وضع إستراتيجية تهدف إلى تأمين المستوى الاقتصادي والاجتماعي ورفعه لسكان الأحياء السكنية الفقيرة. ويجري حالياً مناقشة الجهات ذات العلاقة بالمهام المناطة بها في الخطة التنفيذية للمشروع تمهيداً لاعتماد النتائج.

إستراتيجية تخفيض الهجرة إلى مدينة الرياض

إستراتيجية تخفيض الهجرة إلى مدينة الرياض تهدف بدورها إلى تقييم الوضع الحالي لمستوى الهجرة إلى مدينة الرياض، وتحديد آثارها ونتائجها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضرية. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى والثانية للمشروع المكون من ثلاث مراحل، بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ومصلحة الإحصاءات العامة بالرياض، وغيرها من الجهات ذات العلاقة، ويجري العمل حالياً على إنجاز المرحلة الثالثة من المشروع والتي تعنى بصياغة الإستراتيجية ووضع الخطة التنفيذية النهائية للمشروع.

نظام المعلومات الحضرية للرياض

يتضمن مشروع نظام المعلومات الحضرية لمدينة الرياض، تفعيلَ الخطوات الأساسية لإنشاء نظام معلومات حضرية موحد لمدينة الرياض. وقد تم في هذا المجال إصدار بعض المواصفات الأساسية لنظام المعلومات الحضرية للمدينة وتوزيعها على الجهات المعنية، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية الخاصة بتكوين المواصفات والمقاييس لنظم المعلومات الجغرافية، التي تعمل تحت مظلة اللجنة العالمية لمواصفات ومقاييس نظم المعلومات الجغرافية، كما تم إنجاز الإصدار الثاني للخريطة الأساسية الرقمية الموحدة لمدينة الرياض وتوزيعها على أكثر من ١٠٠ جهة في المدينة.

إستراتيجية القضاء على البطالة

انتهت الهيئة من جميع مراحل مشروع استراتيجية القضاء على البطالة، المكون من ثلاث مراحل، بالتنسيق مع وزارة العمل، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والغرفة التجارية، ومراكز التدريب والتأهيل وغيرها من الجهات ذات العلاقة.

وتهدف الإستراتيجية إلى (تحديد معدل البطالة في مدينة الرياض)، والتعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والأسرية والبيئية للعاطلين عن العمل، وتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها حالياً ومستقبلياً، وقد تم وضع الإستراتيجية النهائية للمشروع. ويتم مناقشة الجهات ذات العلاقة حول دورها في تنفيذ الإستراتيجية ومهامها في الخطة التنفيذية للمشروع.

أنظمة البناء في العصب المركزي

تماشياً مع الأهداف والتوجهات الواردة في المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض؛ أقرت الهيئة - وفق ضوابط معينة - تطويرَ أنظمة البناء في العصب المركزي (المحصور بين طريق الملك فهد وشارع العليا) وكذلك طريق الملك فهد وشارع العليا، ويتضمن ذلك:

- إطلاق الارتفاعات في منطقة العصب المركزي وكذلك طريق الملك فهد.

جانب من العصب المركزي المحصور بين طريق الملك فهد وشارع العليا

❖ مضاعفة الارتفاعات على الشريط الشرقي من شارع العليا.

مع الالتزام بإجمالي مساحات البناء المحددة وفق التنظيم الجديد لكل قطعة أرض حسب موقعها.

يساهم رفع المستوى العمراني لمنطقة العصب المركزي في إضافة العديد من المزايا الإيجابية للرياض في قطاعات مختلفة، بما يحسن من صورة المدينة وهويتها، حيث يحقق القرار رغبات المستثمرين نحو إقامة مبانٍ متميزة، وإعطائهم مرونة كبيرة في التعامل مع الارتفاعات العالية، وتطوير مشاريع عمرانية ومعمارية رفيعة تمثل إضافة عمرانية واقتصادية حقيقية إلى بنية المدينة.

المخطط الاستراتيجي الإقليمي للمنطقة

أنهت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أعمال المرحلة الثانية من المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض، المكون من ثلاث مراحل.

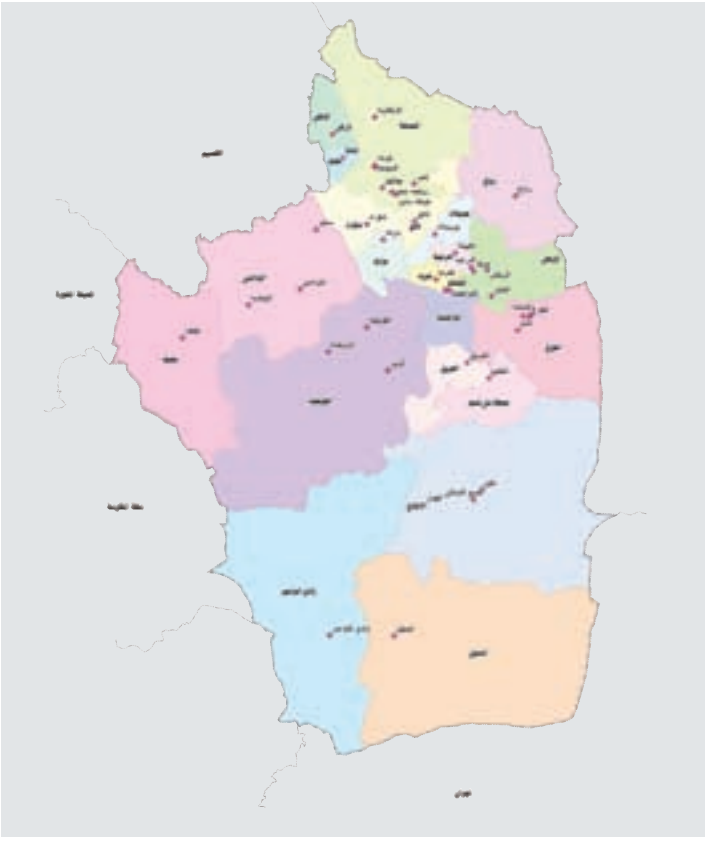

محافظات منطقة الرياض

وقد تم تطوير ثلاثة بدائل للتنمية الإقليمية للمنطقة بالإضافة إلى (التصور الأولي)، وتعكس هذه البدائل وجهات نظر الجهات المشاركة وآرائها، كما تقدم حلولاً مختلفة فيما يتعلق بجوانب التنمية المكانية والقطاعية المختلفة. وقد تم تقييم هذه البدائل واختيار بديل واحد مفضل وتطويره للتنمية الإقليمية المستقبلية لمنطقة الرياض حتى العام ١٤٤٦هـ ٢٠٢٥م، يحتوي هذا البديل على ست استراتيجيات رئيسة، تتناول جوانب السكان والاقتصاد والنقل والبيئة والسياحة والخدمات العامة والبنى التحتية والإدارة الإقليمية وغيرها.

ارتكزت منهجية عمل المخطط الإستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض على حصر جميع المعلومات والبيانات عن منطقة الرياض وربطها بنظام معلوماتي للمنطقة من خلال تقنيات نظم المعلومات الجغرافية GIS، وتكوين قاعدة معلومات متكاملة تخدم مراحل العمل بالمشروع ونواتجه المختلفة، وتكون المستند الرئيسي في وضع الخطط والسياسات لمنطقة الرياض.

وفي ضوء ذلك جرى التنسيق مع العديد من الجهات المحلية والإقليمية والوطنية من القطاعين العام والخاص، للاطلاع على ما تملكه تلك الجهات من إستراتيجيات وخطط ومعلومات رقمية أو ورقية خاصة بمنطقة الرياض، فضلاً عن الاستعانة بالخبرات الوطنية والعالمية ذات الباع الطويل في إعداد الإستراتيجيات الإقليمية.

ندوة الإسكان الثالثة

تجري التحضيرات المتعلقة بتنظيم ندوة الإسكان الثالثة على قدم وساق، وستتناول الندوة في دورتها الثالثة موضوع (الحي السكني.. أكثر من مجرد مساكن) وذلك في الفترة من ٣ إلى ٦ جمادى الأول ١٤٢٨هـ. وستناقش الندوة العوامل المساهمة في تحسين الأحياء السكنية من حيث تخطيط الأحياء السكنية الجديدة وتصميمها، وتحسين بيئة الأحياء السكنية القائمة، وكذلك مشاركة السكان في إدارة الأحياء السكنية، بالإضافة إلى عرض تجارب وتطبيقات محلية وعالمية ناجحة.

ومن المقرر أن يشارك في فعاليات الندوة القطاعات الحكومية ذات العلاقة والمؤسسات والهيئات الأكاديمية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى الجهات والمنظمات العالمية ذات العلاقة. كما تتيح ندوة الإسكان الثالثة الفرصة أمام الخبراء والمتخصصين

تصور لمباني في أحد المراكز الفرعية الجديدة في مدينة الرياض.

من مختلف دول العالم، لتبادل المعلومات والتجارب والخبرات خلال الندوة حول العوامل المساهمة في تطوير الأحياء السكنية القائمة أو الجديدة، وجعلها أكثر حيوية، وسُبل معالجة السلبيات والتحديات التي تواجه الأحياء السكنية نتيجة التغيرات التي طرأت على المدن من مختلف الجوانب.

و سيصاحب الندوة الإعلان عن نتائج المسابقة العالمية لتصميم الحي السكني، وإقامة معرض متخصص.

المراكز الفرعية بمدينة الرياض

سير العمل في المراكز الفرعية بمدينة الرياض - وهي المراكز التي كان يطلق عليها سابقاً المراكز الحضرية، شهد خطوة جديدة تمثلت في موافقة اجتماع الهيئة على إقرار الضوابط التخطيطية المتعلقة بهذه المراكز على أن يتم البدء بتنفيذ تلك الضوابط داخل مواقع المراكز الفرعية المختارة. وسيتم الإعلان عن تلك الضوابط في وسائل الإعلام المختلفة، وإصدار الكتيبات التسويقية اللازمة وجعلها متاحة للملاك والمطورين والمستثمرين.

كما جرى إعادة تحديد مواقع المراكز الفرعية داخل قطاعات مدينة الرياض (القطاع الشمالي، والقطاع الشرقي، والقطاع الجنوبي، والقطاع الجنوبي الغربي، والقطاع الغربي)، حيث تم اعتبار مركز الملك عبدالله المالي والمناطق المحيطة به بمثابة المركز الفرعي الشمالي. فيما سيتم طرح مواقع المراكز الفرعية الأخرى في منافسة عامة وفق المعايير والضوابط التخطيطية المعدة. على أن تقوم لجنة من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بإقرار المواقع والمبادرات الجديدة المقدمة لتطوير تلك المراكز، وذلك بعد دراستها وتقييمها. ومن المنتظر أن يساهم هذا التوجه في إتاحة خيارات أكثر للمدينة، كما سيتيح الفرصة لأصحاب الأراضي والملاك للمشاركة في التطوير، والتنافس في تقديم مبادرات بناءة ومتميزة لتطوير تلك المراكز.

وسيتم وضع معايير واضحة للمنافسة الخاصة بمواقع المراكز بشكل يضمن اختيار أفضل العروض المتقدمة، مثل: نسبة التطوير، ونسبة التخطيط، ومزايا الموقع، ومدى مطابقته للمعايير المطلوبة.

الخدمات الفندقية في الرياض

توصلت دراسة أجرتها الهيئة حول قطاع الفنادق في مدينة الرياض، إلى أن القطاع يشهد مستويات متفاوتة من الطلب المتنامي عليه طوال العام. ويعيش القطاع خلال مواسم الأنشطة والمناسبات المتزامنة أزمات متكررة في تلبية الطلب المتزايد على القطاع، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى زيادة عدد الغرف الفندقية في المدينة.

وعلى ضوء نتائج الدراسة قررت تشكيل لجنة مكونة من سمو أمين منطقة الرياض وعضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ورئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة، ورئيس الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، وعضو من الهيئة العليا للسياحة؛ لبحث السبل اللازمة لتوفير المزيد من الخدمات الفندقية في المدينة لمواجهة الطلب المستقبلي المتوقع.

لجنة حماية البيئة .. توحيد للجهود وتأسيسٌ لإدارةٍ تحمي الموارد وتقنن استغلالها

سمو الأمير سطام لدى ترؤسه اجتماع اللجنة العليا لحماية البيئة.

تنطلق أهمية تشكيل لجنة عليا لحماية البيئة في مدينة الرياض من عدة أوجه، أبرزها: متابعة الوضع البيئي في مدينة الرياض، ووضع برنامج تنفيذي لحماية البيئة، ومتابعة تنفيذه مع الجهات ذات العلاقة.

وفي اجتماعها الثاني برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز مساء الأحد ٢ محرم ١٤٢٨هـ بمقر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بحي السفارات، أقرت اللجنة الخطة التنفيذية لحماية البيئة بمدينة الرياض للفترة من ١٤٢٨ – ١٤٣٥هـ، والتي شملت أكثرَ من ٤٦ برنامجاً، تغطي خمسة محاور.

تشهد المدن الكبرى في العالم – بفعل النمو المتسارع في السكان والمساحة والأنشطة المصاحبة لهذا النمو في المجالات العمرانية وحركة النقل والأنشطة الاقتصادية المختلفة – تأثيرات على الموارد البيئية المتاحة للمدن في جوانب المياه وجودة الهواء والنفايات بأنواعها والبيئة الطبيعية.

وفي الوقت الذي تحظى فيه مدينة الرياض بإستراتيجية بيئية منبثقة من المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، والتي وضعت خطة بيئية وبرنامجاً تنفيذياً شاملاً يضم العديد من المشاريع والإجراءات التي تتطلب التنفيذ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة وتنمية مواردها؛ برزت الحاجة نحو تفعيل هذه الضوابط لحماية البيئة من أجل بيئة أسلم في العاصمة.

ومن هذا المنطلق أقرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ـ في اجتماعها المنعقد في ٩ جمادى الأول ١٤٢٧هـ ـ تشكيلَ لجنة عليا لحماية البيئة بمدينة الرياض في إطار الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، برئاسة سمو نائب رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وعضوية الجهات ذات العلاقة. تتولى هذه اللجنة متابعة الوضع البيئي في مدينة الرياض، ووضع برنامج تنفيذي لحماية البيئة، ومتابعة تنفيذه مع الجهات ذات العلاقة.

برنامج تنفيذي لقطاع البيئة

بدأت اللجنة العليا لحماية البيئة أعمالها بالتوجيه بإعداد برنامج تنفيذي تفصيلي لقطاع البيئة في مدينة الرياض، في ضوء الإستراتيجية البيئية الواردة في المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض الذي أعدته الهيئة والدراسات البيئية الأخرى؛ ليكون هذا البرنامج بمثابة محور لعمل اللجنة العليا لحماية البيئة في مدينة الرياض. وتبعاً لذلك، شكلت الهيئة لجنة فنية من المختصين في الجهات الممثلة في اللجنة العليا؛ للتنسيق مع الهيئة في إعداد البرنامج التنفيذي ومتابعة تطبيقه مستقبلاً.

٢١ جهة تشارك في الخطة التنفيذية

وفي اجتماعها الثاني في ٢ محرم ١٤٢٨هـ أقرت اللجنة العليا لحماية البيئة بمدينة الرياض الخطة التنفيذية لحماية البيئة بمدينة الرياض للفترة من ١٤٢٨ ـ ١٤٣٥هـ، على أن تكون هذه الخطة خاضعة للمراجعة والتحديث بشكل دوري؛ وفق المستجدات التي قد تطرأ خلال الفترة المحددة. كما وجَّه الاجتماع بإعداد دراسة لكل برنامج من قِبَل الجهة الرئيسة وبالتنسيق مع بقية الجهات المشاركة في تنفيذها، ويبلغ عددها ٢١ جهة حكومية إضافة إلى القطاع الخاص، وتتمثل في كلٍّ من: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وأمانة منطقة الرياض، والهيئة العليا للسياحة، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ووزارة البترول والثروة المعدنية، ووزارة الصحة، ووزارة النقل، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الزراعة، ووزارة المياه والكهرباء، ووزارة الثقافة والإعلام، ووزارة التربية والتعليم، والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس، وإدارة مرور منطقة الرياض، والمديرية العامة للمياه بمنطقة الرياض، وشرطة منطقة الرياض، وجامعة الملك سعود، ، والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية، والشركة السعودية للكهرباء.

٤٦ برنامجاً وإجراء لحماية البيئة

الخطة التنفيذية لحماية البيئة بمدينة الرياض شملت على أكثر من ٤٦ برنامجاً تغطي خمسة محاور هي: (التلوث، والنفايات، وموارد المياه، والموارد الطبيعية والمناطق المفتوحة والحياة الفطرية، والإدارة البيئية).

أولاً: محور التلوث:

يشمل هذا المحور سبعة برامج، هي:

١ـ برنامج مراقبة جودة الهواء: ويهدف إلى التعرف على مستويات تلوث الهواء للمدينة، وسيتم خلاله استكمال إنشاء نظام مراقبة جودة الهواء بشكل دائم وتشغيله في مواقع مختلفة من المدينة.

٢ـ برنامج دراسة الآثار الناجمة عن تلوث الهواء: ويهدف إلى التحكم في مصادر ملوثات الهواء الثابتة والمتحركة والحدّ من تأثيرها.

٣ـ برنامج إدارة جودة الهواء: ويهدف إلى وضع إستراتيجية وإجراءات للتحكم بجودة الهواء والتعرف على التنبّوءات المستقبلية.

٤ـ برنامج التقييم البيئي لمحطات توليد الطاقة الكهربائية بمدينة الرياض: ويهدف إلى دراسة تلوث الهواء بالانبعاث الغازي الصادر من محطات التوليد الرئيسة بمدينة الرياض، وإصدار التوصيات الخاصة بحماية البيئة، ووضع الإجراءات المناسبة للتحكم والسيطرة على التلوث.

٥ـ برنامج تطبيق إجراءات الحد من التأثيرات السلبية للموجات الكهرومغناطيسية: ويهدف إلى الحد من الآثار المتوقعة على السكان من الموجات الكهرومغناطيسية.

٦ـ برنامج الحد من آثار الضوضاء والتحكم في مصادرها: وسيتم في هذا البرنامج إجراء دراسة شاملة للتلوث الضوضائي على مستوى المدينة وتحديد مسبباته ووضع إجراءات التحكم فيه والحد من آثاره على السكان والبيئة.

٧ـ برنامج معالجة التلوث البصري وتحسين الطابع البصري للمدينة: حيث سيتم دعم الإجراءات المتعلقة بمعالجة وضع اللوحات الإعلانية في الشوارع والمباني والميادين وتحسينها، وزيادة الإجراءات الخاصة بتحسين الطابع البصري للمدينة، وإزالة كافة الجوانب التي تؤدي إلى تشويه المدينة.

ثانياً: محور النفايات:

ويتضمن هذا المحور عشرة برامج، من أهمها:

١ـ برنامج الإدارة المتكاملة للنفايات: ويهدف إلى وضع نظام متكامل لإدارة النفايات البلدية الصلبة والخطرة على مستوى مدينة الرياض، توضح من خلاله الأساليب والحلول المناسبة للتعامل مع النفايات المختلفة في جميع مراحل إدارتها بما يوفر الحد من تأثيراتها الضارة واستغلالها اقتصاديا.

٢ـ المشروع التجريبي لإعادة فرز النفايات عند المصدر وجمعها ويهدف إلى تنمية الوعي العام بفصل النفايات وزيادة فرص إعادة التدوير.

٣ـ إيجاد مرافق للتخلّص من الزيوت والمشتقات البترولية

العادمة وغيرها من النفايات الخطرة: ويهدف إلى الحد من التخلص العشوائي للمخلَّفات السائلة الخطرة و غير الخطرة في أرجاء المدينة.

٤ـ برنامج معالجة النفايات الطبية: ويهدف إلى تعزيز تطبيق برنامج نفايات الرعاية الصحية الخطرة في الرياض.

٥ـ برنامج عين النظافة: وهو البرنامج الذي بادرت أمانة منطقة الرياض بتفعيله، ويهدف إلى رفع الوعي البيئي لجميع فئات المجتمع وتطبيق غرامة على رمي النفايات من السيارة في الطريق، أو مخلَّفات البناء في الأماكن غير المخصصة.

٦ـ برنامج إنشاء مدافن حديثة للنفايات بما يتفق مع المعايير الهندسية والبيئية واستخدامات الأراضي.

٧ـ برنامج نظافة البيئة البرية، ويهدف إلى الحفاظ على البيئة الطبيعية.

ثالثاً: محور موارد المياه:

ويشمل تسعة برامج، هي:

١ـ برنامج ترشيد المياه: وسيتم من خلاله متابعة تطبيق الإجراءات المنظمة لعملية ترشيد المياه، ومن أبرزها: متابعة حملات الترشيد التي تقوم بها الجهات المعنية.

٢ـ برنامج حماية مصادر المياه من التلوث: وذلك بوضع الإجراءات المؤدية إلى حماية مصادر المياه من مصادر التلوث؛ من مياه الصرف الصحي أو مياه الصرف الصناعي أو مخلفات الزيوت والوقود.

٣ـ برنامج إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة والمياه الأرضية: ويهدف إلى تطوير مصادر مياه جديدة والمحافظة على البيئة من المياه المصروفة، بتحديد الاستعمالات الممكنة لمياه الصرف الصحي المعالجة والمياه الأرضية المصروفة وسبل المعالجة المثلى.

٤ـ برنامج مشروع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للأغراض الزراعية: ويهدف إلى الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة؛ لتعزيز الإمدادات بالمياه الصالحة للزراعة للمناطق الزراعية حول الرياض.

٥ـ برنامج الحد من ارتفاع منسوب المياه الأرضية: ويهدف إلى الحد من الآثار البيئية السلبية لارتفاع المنسوب، والحفاظ على المنشآت والمرافق من الآثار الهندسية، حيث سيتم متابعة برنامج السيطرة على ارتفاع منسوب المياه الأرضية ودعمه، ومتابعة برامج السيطرة على مصادر ارتفاع منسوب المياه الأرضية.

٦ـ البرنامج الوطني للمسوحات الصحية للمياه: الذي يهدف إلى الكشف المبكر للملوثات في المياه والسيطرة عليها قبل انتشارها.

٧ـ برنامج تجميع مياه الصرف الصحي بمدينة الرياض ونقلها ومعالجتها: ويهدف إلى تغطية مدينة الرياض بالكامل بشبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة، حيث سيتم استكمال مشاريع الصرف الصحي لكافة المناطق المطورة والتي تحت التطوير، وإقامة نظم معالجة متقدمة.

٨ ـ تفعيل الأنظمة المتعلقة بإعادة استعمال المياه داخل المجمعات: ويهدف إلى ترشيد استهلاك المياه وزيادة نسبة إعادة التدوير في المدينة، وذلك بتفعيل تطبيق إلزام المجمعات السكنية والتجارية بإعادة استعمال مياه الصرف أو جزء منها وفقاً للمعايير الخاصة بذلك ومتابعة ذلك التطبيق.

٩ـ معالجة مرمى الصرف الصحي شرق الرياض وإعادة تأهيله: حيث سيتم معالجة الوضع الحالي لهذا المرمى ووضع الحلول العاجلة والدائمة للمشكلة ومعالجة أسبابها.

رابعاً: محور الموارد الطبيعية والمناطق المفتوحة والحياة الفطرية:

ويشمل هذا المحور تسعة برامج، من أهمها:

١ـ برنامج حماية الأودية والشعاب وتنظيفها واستغلالها: ويهدف إلى حماية المصارف الطبيعية للسيول، ومنع حدوث الفيضانات وحماية الموارد الطبيعية فيها، وسيتم وضع برنامج تنفيذي يشمل: تنظيف الأودية والشعاب، ومعالجة التعديات الحالية بطرائق مناسبة ووضع شروط الاستعمالات المسموح بها.

٢ـ برنامج حماية مناطق الحياة الفطرية وتطويرها: ويهدف إلى إعادة تأهيل الحياة الفطرية وتطويرها والتي تضررت من عمليات التطوير الحضري السريعة التي شهدتها المدينة في العقود الماضية.

٣ـ برنامج مراقبة أسواق الاتجار بالأحياء الفطرية وتطويرها: ويهدف إلى مراقبة الأسواق وتطويرها والتأكد من عدم الاتجار بالأنواع الفطرية المهددة بالانقراض.

منتزه سلام وسط مدينة الرياض.

مزارع تمتد في إحدى فروع وادي حنيفة غربي الرياض

٤ـ برنامج تنظيم استغلال المناطق والأراضـي الزراعية والأراضي ذات التربة الجيدة: وسيتم في هذا البرنامج عمل حصر شامل للمناطق الزراعية والمناطق ذات التربة الجيدة، ووضع اشتراطات استغلالها.

٥ـ برنامج التحكم في الأنشطة التعدينية وتنسيقها خاصة في المناطق البيئية الحساسة: ويهدف إلى ضبط أنشطة التعدين، وتحسين استغلال المواقع التعدينية، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة.

٦ـ برنامج مشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة: ويهدف إلى إعادة بيئة الوادي إلى وضعها الطبيعي لدرء مخاطر السيول والفيضان، ورفع المستوى الحضري للوادي والمناطق المحيطة به؛ للاستفادة منه كمتنزه طبيعي للمدينة، ويتم في هذا البرنامج تنظيف وإزالة المخلفات من بطن الوادي وتسوية مجاري السيول وإنشاء قنوات مياه دائمة الجريان وإنشاء شبكة طرق محلية لخدمة زوار الوادي والمزارعين وتنسيق شبكة المرافق العامة ومعالجة المياه دائمة الجريان وزراعة وتنسيق بطن الوادي.

٧ـ خطة تشجير مدينة الرياض: ويهدف إلى زيادة الرقعة الخضراء في المدينة وتحسينها بما يتوافق مع الظروف البيئية.

٨ ـ برنامج إنشاء ١٠٠ ساحة بلدية في مدينة الرياض: وهو البرنامج الذي تقوم عليه أمانة منطقة الرياض، ويتم من خلاله توفير مرافق ترويحية مختلفة لفئات المجتمع داخل الأحياء السكنية كافة .

٩ـ مشروع إنشاء حديقة نباتية بمدينة الرياض: ويهدف إلى المحافظة على التنوع الإحيائي النباتي.

خامساً: محور الإدارة البيئية:

ويتضمن عشرة برامج، هي:

١ـ برنامج دعم أعمال اللجنة العليا لحماية البيئة بمدينة الرياض: ويهدف إلى القيام بتنسيق حماية البيئة وإدارتها على مستوى المدينة بشكل فعال.

٢ـ برنامج تطوير آلية إدارة وحماية البيئة في مدينة الرياض وتحسينها.

٣ـ وضع برامج تدريبية للعاملين في مجال البيئة والاطلاع على التجارب العالمية في مجال البيئة: وتهدف إلى رفع مستوى الوعي البيئي لصنّاع القرار والعاملين في مجال البيئة.

٤ـ وضع برامج إعلامية توعوية موجهة لكافة فئات المجتمع: وتهدف إلى رفع مستوى الوعي البيئي على كافة المستويات في المدينة.

٥ـ برنامج تحديث قواعد المعلومات البيئية بالمدينة: ويشمل جمع المعلومات البيئية للمدينة وتحديثها وعرضها بالشكل المناسب، وجمع المعلومات البيئية وتحديثها وعرضها على خرائط المدينة بشكل تفاعلي.

٦ـ برنامج تطوير مؤشرات جودة البيئة في مدينة الرياض.

٧ـ تفعيل برامج البيئة ضمن برامج التعليم: ويهدف إلى إكساب الطلاب التقدير للبيئة وأهميتها في استقرار حياة الإنسان والمجتمع، وذلك من خلال متابعة المناهج والأنشطة الصفية وغير الصفية المتعلقة بالبيئة وتقويمها، ومتابعة البرامج الكشفية المتعلقة بالبيئة ودعمها.

٨ ـ برنامج إنشاء جمعية لأصدقاء البيئة بمدينة الرياض: ويهدف إلى زيادة الوعي البيئي للمجتمع من خلال المتطوعين المهتمين بالبيئة.

٩ـ برنامج مراقبة استعمال المبيدات والتحكم في آثارها: ويهدف إلى حماية البيئة والصحة العامة من التلوث بالمبيدات الحشرية والحد من أضرارها، وحماية الصحة العامة من الاستعمالات العشوائية وغير المقننة للمبيدات والأسمدة في زراعة المحاصيل الغذائية بمدينة الرياض.

١٠ـ خطة تحسين البيئة لمنطقة جنوب المدينة: وتهدف إلى وقف التدهور البيئي، وإيجاد بيئة نظيفة ومناسبة للسكان الحاليين والمستقبليين في تلك المنطقة، وذلك من خلال وضع برنامج تنفيذي لمنطقة جنوب المدينة يحدد المواقع المتضررة، ووضع الإجراءات اللازمة لمعالجة المناطق والأحياء المتضررة في المنطقة.

١١ـ برنامج المتحف الطبيعي للمملكة العربية السعودية، ويهدف إلى حفظ الإرث الطبيعي للمملكة وتسجيله وإجراء البحوث والدراسات حول التاريخ الطبيعي للمملكة.

حماية البيئة تتقدم أولويات الهيئة

تضطلع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض – في إطار اهتماماتها بمدينة الرياض والمناطق المحيطة بها والمحافظة عليها – إلى استثمار القضايا البيئية المستقبلية، ووضع الحلول المناسبة الكفيلة بالتصدي لمشكلاتها المحتملة، إلى جانب إقامة أماكن طبيعية للترويح والترفيه لسكان المدينة. وتتبع الهيئة في هذا المجال منهاجاً أساسياً يقوم على توفير عناية خاصة بالموارد البيئية النادرة عبر برنامج للتطوير المستدام والذي يهدف إلى ضمان رفاه العيش وتعزيزه لأجيال الحاضر، مع المحافظة على حقوق الأجيال في المستقبل.

وتقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتعاون مع الجهات المعنية المختلفة ذات العلاقة بتطوير المدينة؛ بدراسة العديد من القضايا المتعلقة بالبيئة، منها: دراسات التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية ودراسات المياه الأرضية، حيث تم ضمن ذلك تشخيص الوضع الراهن للجوانب البيئية وتحليلها، وإبراز أهم القضايا الحرجة التي تعاني منها المدينة، ووضع الخطط اللازمة للتعامل مع جميع القضايا التنموية المختلفة المرتبطة بالمحافظة على الموارد البيئة وحسن استغلالها.

إستراتيجية بيئية للرياض

على المستوى الإستراتيجي أعدت الهيئة ـ ضمن إستراتيجيات المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض ـ إستراتيجية بيئية عنيت بمعالجة الأوضاع الحالية ومواجهة التحديات المستقبلية التي تواجهها البيئة ومواردها في ظل النمو السكاني والحضري المتوقع، حيث تم صياغة إستراتيجية للتعامل مع الموارد البيئية وحمايتها.

وتعتمد هذه الإستراتيجية على تحسين الموارد الطبيعية وجودة البيئة في المدينة واستغلالها بطريقة مستدامة تلبِّي احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة بإذن الله.

وترتكز الإستراتيجية البيئية على عدد من السياسات والإجراءات، من أهمها:

- وضوح مسؤوليات الإدارة البيئية في المدينة وتحديدها.
- المحافظة على الموارد البيئية واستغلالها.
- تفعيل مبدأ الاستدامة في التطوير والتنمية العمرانية.
- تطوير الأنظمة والتشريعات الكفيلة بالتحكم في التلوث.
- إجراء التقويم البيئي لمشاريع التنمية ونشر التوعية والتعليم البيئي على جميع المستويات.
- مراعاة الجوانب البيئية في مراحل التنمية والتطوير المختلفة.

وتضمَّنت الإستراتيجية البيئية برنامجاً تنفيذياً شاملاً يضم العديد من المشاريع والإجراءات التي تتطلب التنفيذ العاجل، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة وتنمية مواردها؛ من خلال تفعيل الخطط والبرامج البيئية التنفيذية الواردة في المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض والدراسات الأخرى ذات العلاقة.

برنامج لإدارة البيئة وحمايتها

يهدف برنامج إدارة البيئة وحمايتها في الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إلى تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق مراعاة الاعتبارات البيئية للأنشطة والمشاريع التطويرية في المدينة، والمحافظة على المعالم الطبيعية البارزة فيها وما حولها، وتطويرها وتهيئتها لاستخدامات تتناسب ووضع كل منها.

إحدى البحيرات ضمن مشروع إعادة تأهيل وادي حنيفة جنوبي الرياض.

كما تتصدى الهيئة في هذا المجال للمشكلات البيئية الطارئة التي تواجهها المدينة، وتعتبر الجهة المبادرة والسباقة إلى مراعاة الاعتبارات البيئية في مشاريعها التطويرية، ومن ثم في رفع مستوى الدراسات التخطيطية والمشاريع الإنشائية على مستوى المدينة التي يقوم عليها القطاع العام والخاص .

وتعنى الهيئة ضمن مشاريع التطوير المختلفة التي تقوم عليها داخل مدينة الرياض وخارجها؛ بمراعاة الجوانب البيئية خلال مراحل التخطيط المبكرة والتصميم والتشغيل بإجراء عمليات التقييم للمشاريع المختلفة حسب طبيعة كل مشروع، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الجوانب الايجابية والحدّ من الآثار السلبية لكل مشروع.

تعاون لتحقيق التنمية المستدامة

تتعدد المشاريع التي حققت من خلالها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، أدواراً فعالة في التعاون بين المخططين البيئيين والحضريين ومهندسي الإنشاء في تحقيق التنمية المستدامة. ومن أمثلة هذه المشاريع: مشروع حي السفارات الذي يشكل امتداداً طبيعياً مع محيطه، حيث صُمِّم مخطط الحي ليشكل امتداداً طبيعياً مع التضاريس والبيئة المحيطة به. فيما يمزج طريق الملك فهد بين التوازن البيئي والأداء المروري، حيث يشكل الطريق نقلة نوعية في مفهوم الطرق داخل المدينة، حيث يمثل بعناصره المختلفة نظاماً حضرياً متكاملاً يسعى نحو تحقيق توازن بيئي إلى جانب أدائه المروري.

مبدأ الحماية بالمشاركة

كما تطبق الهيئة مبدأ الحماية بالمشاركة، وذلك بتحويل المناطق التي تعمل على تطويرها إلى مرافق ترويحية وتثقيفية لزيادة إدراك المواطنين بأهمية الحماية، ومن ثم مشاركتهم المباشرة في جهود الحماية . ومن الأمثلة على جهود الهيئة للمحافظة على المعالم الطبيعية البارزة: المخطط الشامل لتطوير وادي حنيفة، الذي أقرته الهيئة، ويهدف إلى إعادة وادي حنيفة إلى وضعه الطبيعي كمصرف لمياه الأمطار والسيول وللمياه دائمة الجريان الواردة إلى الوادي من عدة مصادر من المدينة، وجعل بيئته الطبيعية خالية من الملوثات والمعوقات التي تحول دون إطلاق آليات التعويض الطبيعية في الوادي، وازدهار بيئته النباتية والحيوانية، وإعادة تنسيق المرافق والخدمات القائمة بحيث تتناسب مع بيئته.

كما يهدف المشروع إلى توظيف الوادي بعد تأهيله ليكون أحد المناطق المفتوحة المتاحة لسكان المدينة، والملائمة للتنزه الخلوي؛ من خلال إضافة الطرق الملائمة والممرات وبعض التجهيزات الضرورية.

في الاتجاه ذاته، يُعدّ متنزه الثمامة أحد أهم المناطق المفتوحة في مدينة الرياض، وحظي بعناية خاصة من قِبَل الهيئة، إذ وضعت خطة تنفيذية شاملة للاستثمار في المتنزه، تهدف إلى جعله أحد سواعد الاستثمار السياحي والترويحي والثقافي في مدينة الرياض، وأن يكون نموذجاً للتخطيط والإدارة التي تتوافق مع معطيات البيئة، وتسهم في تنميتها وتحقق احتياجات سكان المدينة وزائريها في المجال الثقافي والاجتماعي والترويحي، وأن يكون أحد روافد النمو الاقتصادي للمدينة.

مشاريع بيئية كبرى

وفي ضوء الإستراتيجية البيئية الواردة في المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض والدراسات البيئية الأخرى؛ تولت الهيئة المسؤولية المباشرة لتنفيذ عدد من المشاريع البيئية الهامة على مستوى الموارد وتطويرها والحد من المشاكل البيئية، ومنها:

البرنامج العلاجي الشامل لمشكلة ارتفاع منسوب المياه الأرضية، حيث تبنّت الهيئة برنامجاً للسيطرة على مشكلة ارتفاع منسوب المياه الأرضية في مدينة الرياض، التي بدأت في الظهور نتيجة للنمو السكاني والعمراني السريع، الذي واكبه ارتفاع في معدل استهلاك الفرد للمياه، ومن ثم زيادة كبيرة في كميات المياه المصروفة في الأرض.

وعلى ضوء نتائج الدراسات التي أعدتها الهيئة، وضعت الحلول للسيطرة على المشكلة، وأعدت الهيئة برنامجاً علاجياً شاملاً لتبعاتها، يتضمن أربعة محاور رئيسة:

١ـ التحكم في المصادر المغذية للمياه الأرضية.
٢ـ خفض منسوب المياه الأرضية إلى مستويات آمنة.
٣ـ الوقاية من الآثار الناجمة عن المشكلة.
٤ـ تقييم البرنامج العلاجي.

قاعدة للمعلومات البيئة

أنشأت الهيئة قاعدة للمعلومات البيئية بهدف جمع جميع المعلومات المتعلقة ببيئة مدينة الرياض وتنسيقها وإدخالها، وعرض هذه المعلومات على شكل خرائط وجداول ورسومات ونصوص باستخدام الحاسب الآلي؛ ليسهل الاستفادة من هذه المعلومات ولدعم كافة الدراسات والمشاريع الأخرى التي تتم داخل الهيئة وخارجها. حيث تضم قاعدة المعلومات كافة الدراسات السابقة والمعلومات الجغرافية ومعلومات إحصائية ومناخية.

وفي جانب التوعية والإرشاد البيئي أصدرت الهيئة العديد من الكتب الإرشادية والتوعوية الهادفة إلى رفع مستوى الوعي البيئي في المجتمع، والتعريف بالأسس العلمية والقواعد الأساسية لمعالجة عدد من المشكلات البيئية في المدينة. ومن بين إصدارات الهيئة في هذا المجال:

١ـ كتاب (قواعد تصميم وتشغيل أنظمة ضخ وصرف المياه الأرضية وتصميم وتنفيذ أساسات المباني والخزانات الأرضية للمياه وبرك السباحة)، ويحتوي على العديد من الرسومات التوضيحية والشروح التفصيلية إضافة إلى شروح عن طرق ترميم المباني المتأثرة بارتفاع المياه الأرضية وعلاجها، وقد وجهت الهيئة في اجتماعها الثاني لعام ١٤١٢هـ أمانة منطقة الرياض بتطبيق هذه القواعد.

٢ـ كتاب (نحو مسكن أفضل)، ويهدف إلى توعية المواطنين بالطرق الصحيحة لتنفيذ المباني وحماية المساكن من آثار ارتفاع منسوب المياه الأرضية ، ويشمل هذا الكتيب سبع نشرات تتناول جوانب تخطيطية وهندسية وبيئية.

٣ـ كما أصدرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض كتاباً عن قواعد تأسيس المباني على التربة الحساسة شرقي مدينة الرياض، يحتوي على الحد الأدنى من الإجراءات اللازم اتخاذها عند التأسيس على التربة الحساسة في المنطقة، يهدف إلى التقليل من مخاطر الانهيار المحتمل الكلي أو الجزئي للتربة.

وتقوم الهيئة العليا بتوفير جميع المعلومات والخرائط والدراسات المتعلقة بكافة القضايا البيئية في المدينة للراغبين فيها من الجهات العامة والخاصة.

كما تشارك الهيئة في معالجة عدد من القضايا البيئية الطارئة في مدينة الرياض وخارجها، من بينها: دراسة الأنشطة الصناعية جنوب مدينة الرياض وأثرها على المناطق السكنية، وتحديد مواقع محطات شبكة تلوث الهواء في مدينة الرياض، وبحث إيجاد محارق لجميع أنواع النفايات بالمدينة، ودراسة الوضع البيئي الراهن للمنشآت الصناعية في المدينة الصناعية الثانية ومدى التزامها بالتحكم في الانبعاثات الصادرة منها وبحث السبل اللازمة لتطوير أدائها بما يتفق مع الاعتبارات البيئية اللازمة، كما يجري حالياً دراسة مشكلة التلوث في مرمى النفايات السائلة بجنوب السلي.

يُعد منتزه الثمامة أحد سواعد الاستثمار السياحي والترويحي في مدينة الرياض

أطلس الرياض.. خرائط إحصائية ومعلومات حضرية ميسرة

أصدرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض كتاب«أطلس استعمالات الأراضي والسكان في مدينة الرياض» بغرض توفير معلومات مكانية وخرائط إحصائية شاملة عن استعمالات الأراضي والسكان للمدينة تمكّن المهتمين والباحثين المختصين من الحصول على المعلومة بيُسْر وسهولة.

تشكل الدراسة الشاملة لاستعمالات الأراضي والسكان في مدينة الرياض ـ التي انتهت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض من إعدادها عام ١٤٢٥هـ ـ جزءاً أساسياً ومهماً لنظام المعلومات الحضرية الذي أنشأته الهيئة لخدمة أغراض التخطيط والتطوير في المدينة. حيث يقدم هذا النظام خدمات متعددة لكافة الجهات الحكومية والهيئات والقطاع الخاص وكذلك الباحثين والأكاديميين. وكانت نتائج الدراسة قد أشارت إلى مؤشرات إيجابية مهمة في مسيرة التطوير الحضري والاقتصادي والاجتماعي لمدينة الرياض.

غطت دراسة استعمالات الأراضي ودراسة السكان كامل حدود حماية التنمية بمساحة إجمالية تتجاوز ٥٠٠٠ كم٢، وتم في الدراسة رصد مليون ومائتي ألف استعمال تشمل: الاستعمالات السكنية والتجارية والصناعية والخدمية والثقافية والزراعية والترويحية وما يتعلق بالنقل وكذلك الأراضي البيضاء.

كما تم إجراء دراسة للسكان شملت خصائص سكان مدينة الرياض الاجتماعية، والتعليمية، والوظيفية، والاقتصادية، والنقل والرحلات، وعوامل الهجرة إلى المدينة من مناطق المملكة المختلفة. وقد تميز المسح باعتماده على خرائط رقمية حديثة قابلة للتعديل والمعالجة، واستحداث برامج حاسوبية لتدقيق المعلومات.

يُعدُّ الأطلس إحدى مخرجات مشروع الدراسة الشاملة لاستعمالات الأراضي والسكان في مدينة الرياض التي اكتملت في عام ١٤٢٥هـ. ويحوي الأطلس بين دفّتيه محصلة من المعلومات المختزلة لـ ١٥٧ خريطة ملونة بحسب تصنيف الاستعمالات الرئيسة، معتمدة على الخريطة الأساسية الرقمية الموحدة لأحياء مدينة الرياض وضواحيها.

وتتضمن الخريطة حدود مدينة الرياض حسب المخطط الإستراتيجي للمدينة (حدود حماية التنمية) ، وأسماء البلديات الفرعية والأحياء وحدودها، وكذلك استعمالات الأراضي لكل قطعة أرض بالمدينة، وعدد سكان كل حي (حسب دراسة السكان التي قامت بها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عام ١٤٢٥هـ)، إضافة إلى عدد الوحدات السكنية والكثافة السكانية العامة ومتوسط حجم الأسرة لكل حي .

وأُرفق في نهاية الأطلس ملحق خاص بالتصنيف التفصيلي للاستعمالات الرئيسة.

الرياض تتهيأ للإنضمام إلى مصاف المدن الرقمية

سمو الأمير سطام لدى تدشينه الملتقى الأول للمدن الذكية في الرياض

تطمح مدينة الرياض إلى التحول إلى مصاف المدن العصرية التي تتوفر فيها خدمات الاتصال ذو النطاق العريض لجميع الأفراد وقطاعات الأعمال؛ سواء في المنازل أو في مختلف الأماكن العامة، في الوقت الذي تتوفر فيه كافة خدمات التعاملات الإلكترونية الحكومية، والتجارة الإلكترونية بشكل آمن وميسر عبر مواقع نسيجية وخدمات لاسلكية، الأمر الذي سيكون من شأنه تيسير شؤون الحياة العامة والخاصة للسكان، وسيكون لها دور فاعل في تطوير النشاط الاقتصادي بكافة أنواعه، كما سيتولد عنه فتح مجالات عمل واسعة أمام جميع فئات المجتمع، وتقريب أوعية العلم والمعرفة إليهم.

انطلاقاً من هذه الرؤية، أطلق صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبد العزيز نائب رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، أولى المشاريع الرامية إلى تحويل الرياض إلى مدينة رقمية، وذلك خلال حفل افتتاح الملتقى الأول للمدن الذكية الذي نظمته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بدعم ومشاركة من أمانة منطقة الرياض، مساء الثلاثاء ١٨ محرم ١٤٢٨هـ، وذلك في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الإنتركونتنتال في الرياض.

بهدف نشر خدمات الاتصالات والمعلوماتية وتطبيقاتها في المجتمع السعودي ودعم تحوله إلى الاقتصاد الرقمي ومجتمع المعرفة؛ طرحت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات – خلال الملتقى الأول للمدن الذكية– أول مبادرة للمدن الذكية في المملكة، وذلك بعد أن تم اختيار العاصمة الرياض كواحدة من مدن العالم الرقمية.

ويهدف الملتقى الأول للمدن الذكية إلى توضيح المفهوم العام للمدن الرقمية وأثرها الإيجابي في شتى الجوانب، خاصة الجوانب الاقتصادية، وكذلك إبراز جهود القطاعين الحكومي والخاص في تطوير الخدمات والتقنيات التي تدعم فكرة المدن الذكية، إضافة إلى توحيد الجهود والمبادرات وتنسيقها لرسم صورة متكاملة للخدمات الإلكترونية في المدن، وتحديد الرؤية المستقبلية لهذه الخدمات.

الاهتمام بهذا المجال انعكس في الرؤية المستقبلية للمخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض والتي كان أحد جوانبها أن تكون مدينة الرياض مركز إشعاع

ثقافي وعلمي رائد، ومركزاً للمعرفة في الأبحاث العلمية والتقنية، حيث شكلت الاتصالات وتقنية المعلومات أحد محاور التطوير الاقتصادي التي أبرزها المخطط كموارد جديدة لتنمية اقتصاد المدينة.

كما يتماشى هذا التوجه مع دور الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الشريك الإستراتيجي لمبادرة المدن الذكية، والمبنية على تأسيس بنية اتصالات متطورة، وتعزيز المحتوى المعلوماتي المترابط بين القطاعات الحكومية والخاصة، التي تشجع على تقديم الخدمات الإلكترونية الميسرة؛ لرفع كفاءة القطاعين الحكومي والخاص وتطوير خدمات الأمن والسلامة وإنعاش الاقتصاد في المدينة.

مفهوم المدن الذكية

ترمي مبادرة المدن الذكية إلى إيجاد مدن عصرية، تتوفر فيها خدمات الاتصال ذات نطاق عريض، بحيث تتوفر تلك الخدمات لجميع الأفراد وقطاعات الأعمال؛ سواء في المنازل أو في مختلف الأماكن العامة بما فيها المطارات والحدائق والمنتزهات والمكاتب والمستشفيات وأماكن التجمعات بشكل عام، إضافة إلى توفير كافة خدمات الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية بحيث تكون متوفرة بشكل آمن وميسر لهؤلاء المستخدمين عبر مواقع نسيجية وخدمات لاسلكية توفر عن طريق مقدمي الخدمات المرخص لهم من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وتهدف هذه المبادرة إلى توضيح المفهوم العام للمدن الذكية، وأثرها الإيجابي في شتى الجوانب، خاصة الجوانب الاقتصادية، وكذلك إبراز جهود القطاعات الحكومية والخاصة في تطوير الخدمات والتقنيات التي تدعم فكرة المدن الذكية، إضافة إلى تشجيع كافة قطاعات الأعمال – خاصة في مجال الاتصالات – على المشاركة في بناء الرياض كإحدى عشرِ مدنٍ ذكية على مستوى العالم.

كما تهدف المبادرة إلى توحيد الجهود والمبادرات المتفرقة وتنسيقها فيما يساهم في رسم صورة متكاملة ومتعاضدة للخدمات الإلكترونية في المدن الذكية، وتحديد رؤية مستقبلية وخطوات محددة لاستكمالها في المرحلة القادمة، إلى جانب زيادة الوعي لمكونات المدن الذكية والجهود القائمة في هذا الصدد حول العالم.

وسيكون للمبادرة أثر إيجابي كبير على مدينة الرياض وساكنيها، حيث سيكون لها دور كبير في تسهيل المعاملات الإدارية الحكومية والخاصة، وسيكون لها دور فاعل في تطوير النشاط الاقتصادي بكل أنواعه، كما ستتولد عنها مجالات عمل ومشاريع اقتصادية، تتيح الكثير من فرص العمل لأبناء المدينة، وسيكون لها دور كبير في حياة سكان المدينة، حيث ستُقرّب إليهم أوعية العلم والمعرفة، وتمكّنهم من تسيير شؤون حياتهم بيُسْر وكفاءة.

وتعتمد هذه المبادرة على عدد من الأسس، من أهمها:

١- تطوير بنية الاتصالات الحالية لتشمل الاتصالات ذات النطاق العريض، والتوسع في استخدام شبكات الألياف البصرية وتقنيات (Wi-Max) اللاسلكية وتقنية الجيل الثالث.

٢- تبنِّي فكرة توفير مجموعة شاملة من الخدمات والتطبيقات التي يمكن ميكنتها وتوفيرها للمستخدم بأسلوب إلكتروني بحيث يمكن استخدام هذه الخدمات من أجهزة متنقلة.

٣- المشاركة الايجابية مع القطاعات المختلفة؛ سواء من القطاع الخاص أو القطاع العام الحكومي.

٤- عدم الاقتصار على مقترحات الشركات العالمية وتصوراتها فقط ومحاولة إيجاد تميز وإنجاز وطني يتماشى مع خصوصيات المجتمع السعودي.

٥- التكامل مع مشروع التعاملات الإلكترونية الحكومية والاستفادة من الخبرات المتراكمة فيه ومن مخرجاته في حصر للخدمات والمعايير القياسية وغيرها من الأمور الهامة.

متطلبات المدن الذكية

وتتضمن أهم متطلبات المدن الذكية، إيجاد نقاط توزيع لاسلكية من خلال نشر نقاط ساخنة في المدينة، وربط هذه النقاط بشبكة رئيسة ووصلها بمراكز المعلومات، حيث يكون باستطاعة أي شخص الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها عن طريق الأجهزة الطرفية التي يحملها، مثل: أسعار الأسهم، أو أحداث المعلومات الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، أو الحصول على المعلومات الجغرافية والخدمية بالمدينة، كمعرفة أقرب فرع لبنك معين أو أقرب مطعم، إضافة إلى توفير شبكات الجوال والجيل الثالث، واستخدام تقنيات الاتصال المرئي،

واستخدام الشبكات اللاسلكية، واستخدام الاتصالات الفضائية حين يتطلب الأمر.

كما تشمل متطلبات هذه المدن توفيرَ الأجهزة الطرفية، وذلك بنشر وسائل الوصول إلى الشبكة، مثل: أجهزة الحاسب المحمولة، وأجهزة الاتصال اللاسلكي التي لا تحتاج إلى أن تكون في مدى النظر، وكذلك توفير التطبيقات والمحتوى الإلكتروني المناسب وبخاصة خدمات التعاملات الإلكترونية الحكومية والتجارة الإلكترونية والتي تمكّن مستخدم خدمات النطاق العريض من استخدامها من أي مكان وفي أي وقت.

وتعمل المدن الذكية بفاعلية أعلى وبتأثير أقل سلبية على البيئة العامة، وبحاجة أقل لوسائل النقل المختلفة، كما أنها تسهم في إيجاد فرص عمل أكبر لجميع فئات المجتمع، وتشرك قطاعات جديدة من المجتمع، مثل: ذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرهم.

أمثلة حية للتطبيقات الإلكترونية

يُعدّ الملتقى أكبر حدث متخصص في هذا المجال تشهده منطقة الشرق الأوسط، حيث اكتسب أهمية خاصة لكونه يُقام في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية التي تُعدّ أكبر أسواق المنطقة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، وأسرعها نمواً.

كما حظى الملتقى بحضور عدد كبير من القيادات الإدارية والتنفيذية والمختصين والمهتمين في مجال تقنية المعلومات والاتصالات من القطاعين العام والخاص.

وجرى في الملتقى استعراض أمثلة حية للتطبيقات الإلكترونية التي تساهم في تحول الرياض إلى مدينة رقمية، ومن أهمها: إظهار موقع المتصل على أرقام حوادث المرور والطوارئ على الخريطة الرقمية، ومتابعة تدفق حركة المرور عبر شبكة الإنترنت، وتدشين شارع الأمير محمد بن عبدالعزيز وتحويله إلى منطقة مغطاة بالكامل بخدمات الاتصال اللاسلكي.

برنامج فعاليات الملتقى شمل محاضرات ومناقشات واستعراض للتجارب الناجحة محلياً وعالمياً في مجال المدن الذكية وتقنياتها وتطبيقاتها العملية، وآخر المستجدات والتطورات في هذا المجال. حيث تحدث في الملتقى نخبة متميزة من الخبراء والمختصين من كبريات الشركات العالمية الرائدة في هذه المجالات، مثل: إنتل، وسيفيتيوم، وهوبلينق تيكنولوجيز، وستريكس سيستمز، وبيل أير نتوركس. كما شارك في تقديم محاضرات ومناقشات الملتقى عدد من المسؤولين في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والجامعة العربية المفتوحة ومرور منطقة الرياض. وأُقيم بالتزامن مع الملتقى معرض متخصص عرضت خلاله الشركات الرائدة في هذه المجالات أحدثَ ما لديها من تقنيات وبرامج وحلول.

مفهوم الشارع الذكي والمناطق الذكية

جسَّد الملتقى الأول للمدن الذكية أحد أهداف مبادرة المدن الذكية المتمثل في توفير خدمات الاتصال اللاسلكي في الأماكن العامة وأماكن التجمعات عموماً، حيث دشَّن راعي حفل الملتقى منطقةَ الاتصال في شارع الأمير محمد بن عبد العزيز بهدف إدخال مفهوم (الشارع الذكي والمناطق الذكية smart zones) كتعبير عن إطلاق مبادرة المدن الذكية في مدينة الرياض. ويعتبر إطلاق الشارع الذكي الخطوةَ الأولى لتفعيل مبادرة المدن الذكية وبدعم ومساندة من أمانة منطقة الرياض. ويأتي ذلك نواةً لإطلاق المشروع على مستوى مدينة الرياض، وذلك عبر تهيئة شبكة الاتصال الرقمي اللاسلكي، لتغطي كل أحياء مدينة الرياض، بمرافقها الخدمية، ومنشآتها العامة والخاصة، ليصبح الاتصال الرقمي اللاسلكي متاحاً في كل وقت وكل مكان.

٤ جلسات علمية وحلقات نقاش

شهد الملتقى في يومه الثاني عقدَ أربع جلسات علمية وحلقات نقاش، خصصت الجلسة الأولى منها للحديث حول محور(التخطيط لبناء المدن الذكية)، وتناولت ثلاث أوراق عمل، هي: (الدور التنظيمي والتشجيعي للتحول إلى المدن الذكية) و(التخطيط وبناء النموذج الاقتصادي والتمويل للمدن الذكية) و(التوجهات الحديثة في المدن الذكية). وجرى خلال الجلسة استعراض أبرز الأدوار التنظيمية والتشجيعية للتحول إلى المدن الذكية، إضافة إلى النماذج الاقتصادية الأساسية التي تسهم في بناء تلك المدن.

الجلسة الثانية خصصت لمحور (التطبيقات والخدمات في المدن الذكية)، وتضمنت أربع أوراق علمية، هي: (البنية التحتية المكانية لمدينة الرياض) و(تطبيقات السلامة والمرور في المدن الذكية) و(التعليم في العالم الرقمي) و(الوسائل التقنية في إدارة مرور الرياض).

الورقة العلمية لإدارة مرور منطقة الرياض استعرضت التعاون مع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في وضع استراتيجية للسلامة المرورية تشمل جميع الجهات الحكومية والأهلية التي لها علاقة مباشرة بالسلامة المرورية، وتطرّقت ورقة العمل إلى أن المعطيات أكدت بأن الخيار الأمثل لتقديم خدمة متميزة أو مرضية بإمكانات بشرية تقليدية يكمن في التقنية، لذا بُدئ في بناء قاعدة معلومات متكاملة وتأسس موقع إلكتروني وميكنة جميع الإجراءات إلكترونية بما فيها التحصيل.

ولمعالجة العقبة الكبرى التي كانت تواجه رجال المرور والمتمثلة في الحوادث المرورية؛ تمَّ التنسيق مع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في بناء قاعدة معلومات متطورة تم بموجبها حفظ أكثر المعلومات أهمية حول كل حادث مروري، وربطها ببعضها في قواعد المعلومات، ومن ثم ربط النظام بنظام تحليل الحوادث المرورية إلى جانب تطوير نظام البلاغات إلكترونياً.

نظام بنية المعلومات المكانية في الرياض

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض شاركت بورقة عمل ضمن هذه الجلسة تناولت فيها لمحة عن نظام المعلومات الحضرية بالهيئة، وحيثيات التوجه لبناء نظام بنية المعلومات المكانية لمدينة الرياض (ASDI)، على اعتبار أن المعلومات المكانية هي أداة فعالة في العمل التخطيطي من أجل توحيد الجهود وإلغاء الازدواجية والتكرار، وترشيد التكاليف لبناء المعلومات المكانية المترابطة وصيانتها، وتوفير خريطة أساسية رقمية موحدة للمدينة عبر شبكة اتصال لربط جميع الجهات الحكومية والخاصة. فقد انتهجت الهيئة - وبعد دراسة متأنية - منذ عام ١٤١٩هـ منهجيةَ ومفهوم (البنية المعلوماتية المكانية)، وذلك بالإستناد إلى خبرتها ونتائج دراساتها واستطلاعها للتجارب الناجحة في هذا المجال من كافة دول العالم.

أما الجلسة العلمية الثالثة فتناولت محور (تقنيات الشبكات والبنى التحتية)، وتضمنت ثلاث أوراق علمية، هي: (كيف تختلف شبكات الاتصالات اللاسلكية) و(المنازل الذكية المتصلة) و(الدروس المستفادة من التجارب العالمية في مجال الشبكات اللاسلكية)، وجرى في هذه الجلسة استعراض آخر ما توصلت إليه تقنيات الشبكات وأساليب الاتصال، كما ناقشت الدروس المستفادة من التجارب العالمية في مجال المدن الذكية وذلك لتحديد البنى التحتية التي تتناسب والتطبيقات المستخدمة.

واختتم المؤتمر فعالياته بجلسة تحت عنوان (الخطوات المستقبلية وحلقات النقاش)، وخلصت هذه الجلسة إلى تحديد الخطى المستقبلية لبرامج المدن الذكية، كما جرى فيها مناقشة مشاريع القطاع الخاص ومقدّمي الخدمة. وأكد المشاركون في جلسات الملتقى على أهمية تفعيل مبادرة المدن الذكية على اعتبارها إحدى اللبنات التي يعول عليها للوصول بالمملكة إلى مجتمع عصري يعتمد على تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة ويشارك في تكون اقتصاد رقمي متين.

إستراتيجية السلامة المرورية تواصل جَني النتائج في عامها الثالث

الاجتماع الثامن للجنة العليا للسلامة المرورية

أثمر تطبيق إستراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض - خلال الفترة الماضية - تحقيقَ نتائج ملموسة، تمثلت في انخفاض معدل الوفيات والإصابات الخطرة في المدينة ولله الحمد ، حيث أظهرت الإحصائيات بنهاية عام ١٤٢٧ هـ أن عدد الوفيات من الحوادث المرورية لهذا العام بلغ ٣٥٣ حالة وفاة، مقابل ٤٠٨ حالات وفاة في عام ١٤٢٦هـ و ٤٣٠ حالة وفاة في عام ١٤٢٥هـ. مما يعني استمرار الانخفاض في أعداد الوفيات الناتجة عن الحوادث المرورية منذ البدء في تطبيق إستراتيجية السلامة المرورية بمدينة الرياض في بداية عام ١٤٢٥هـ.

شهد الاجتماعُ الثامن للجنة العليا للسلامة المرورية بمدينة الرياض - الذي ترأَّسه نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبد العزيز؛ صاحبُ السمو الأمير الدكتور عبدالعزيز بن محمد بن عياف آل مقرن أمين منطقة الرياض؛ في مقر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بحي السفارات - استعراضَ سير العمل في مشروعات الإستراتيجية وبرامجها، حيث ناقش الاجتماع كلاً من موضوعات: خطة تطبيق الأنظمة المرورية والإدارة الشاملة للحوادث المرورية، والمشاريع الهندسة للسلامة المرورية على الطرق في المدينة، إلى جانب بحث مشروعات إنارة مداخل مدينة الرياض، ودراسة تكلفة الحوادث المرورية.

استراتيجيات

ثمَّن صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية – حفظه الله – جهودَ الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض المبذولة في الشأن المروري؛ من خلال تبنِّي إستراتيجية السلامة المرورية وتنفيذها مع مرور منطقة الرياض، والتي أثمرت – بحمد الله – تحقيقَ انخفاض ملحوظ في أعداد الوفيات والإصابات الخطرة للحوادث المرورية، ترجمته الإحصاءات المرورية. وعبَّر سموه الكريم – في خطاب بعثه إلى صاحب السمو الملكي رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض – عن شكره وتقديره لسمو رئيس الهيئة وكافة أعضاء الهيئة على تلك الجهود التي تعكس مدى الاهتمام والحرص في اتخاذ كل ما من شأنه حماية الإنسان وسلامته من الأخطار.

خطة تطبيق الأنظمة المرورية

الخطة التنفيذية الخمسية لإستراتيجية السلامة المرورية بمدينة الرياض؛ شهدت في عامها الثالث تنفيذ العديد من المهام من قِبَل الجهات ذات العلاقة بالسلامة المرورية، حيث تضمنت خطة تطبيق الأنظمة المرورية في مدينة الرياض – وهي من المشاريع المشتركة بين الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومرور منطقة الرياض – التركيزَ على أهم المخالفات المرورية المسببة للحوادث الخطرة، مثل: تجاوز السرعة النظامية، وقطع الإشارة، والانحراف المفاجئ بين مسارات الطرق.

وقد تم الانتهاء من العمليات التدريبية لهذا المشروع، وتحقق معه تأهيل القائمين بهذه العمليات حسب أنواع المخالفات، مثل: (تجاوز السرعة النظامية، وقطع الإشارة، والانحراف المفاجيء بين مسارات الطرق). فيما يجري العمل حالياً على تدريب أفراد المرور على أحدث التقنيات في مجال تطبيق الأنظمة، ومنها: استخدام مسدسات قياس السرعة التي تعمل بأشعة الليزر. كما يتم حالياً تنفيذ عمليات الضبط المروري على مدار اليوم بمعدل ٥٥ حملة يومية، شاملة تطبيق الأنظمة من خلال الآليات المتحركة، والنقاط الثابتة في عدد من المواقع بمدينة الرياض، ويتم توزيعها وتحديد أوقاتها حسب جداول زمنية محددة.

مؤشرات لتقويم الأداء

ومن أجل التعرف على آثار هذه العمليات في مستوى السلامة المرورية؛ تم تطبيق مؤشرات تقويم الأداء لعمليات الضبط المروري، والقيام بمسوحات شاملة لجميع الطرق التي تنفذ عليها عمليات الضبط المروري خلال ساعات النهار والمساء. وقد أوضحت النتائج نجاح العمليات – ولله الحمد – في تخفيض معدل السرعة على جميع الطرق.

كما تحقق أيضاً – ولله الحمد – انخفاض في معدل الوفيات والإصابات الخطرة على الطرق الدائرية (الشرقي، والغربي، والجنوبي، والشمالي) وهي من الطرق التي تشهد عمليات ضبط مروري، حيث انخفضت حوادث الوفيات والإصابات الجسيمة في هذه الطرق من ٥٣ حادث وفاة و١١٠ حادث إصابة جسيمة خلال عشرة أشهر من عام ١٤٢٦هـ، إلى ٣١ حادث وفاة و٩٨ حادث إصابة جسيمة في الفترة نفسها من عام ١٤٢٧هـ. وسوف يتم الاستمرار في تطبيق مؤشرات تقويم الأداء، كآلية لتقييم آثار عمليات الضبط المروري في مستوى السلامة المرورية بمدينة الرياض.

الإدارة الشاملة للحوادث المرورية

مشروع الإدارة الشاملة للحوادث المرورية في مدينة الرياض بدوره يُعدّ واحداً من المشاريع المشتركة بين الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومرور منطقة الرياض، ويهدف إلى تطوير مستوى أداء غرفة العمليات بمرور منطقة الرياض في سرعة الاستجابة لبلاغات الحوادث المرورية، وذلك باستخدام أحدث التقنيات في مجال غرف العمليات والطوارئ. حيث يتضمن المشروع عدداً من العناصر الرئيسية، من أهمها:

١- تحديد مواقع الحوادث وسرعة الاستجابة: وسيتم في هذا المشروع تحديد مواقع الحوادث المرورية من خلال تحديد مواقع الأشخاص المتصلين (وذلك من خلال خدمة تحديد المواقع باستخدام الخريطة الرقمية التي أنتجتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والمزودة بأسماء الأحياء والشوارع وإحداثيات المواقع الجغرافية)، وبناءً على موقع المتصل سيقوم النظام بتحديد أقرب موقع لدوريات المرور في المنطقة وإرسال البلاغ إليها آلياً. وفي حال وجود إصابات خطيرة سوف يقوم النظام بتحديد أقرب سيارة إسعاف وإرسال المعلومات الرئيسة إليها، وكذلك اختيار أقرب المستشفيات لموقع الحادث، مما سيكون له دور فعال في تقليص زمن الاستجابة للوصول إلى الحوادث الخطيرة والتعامل معها.

٢- نظام إدارة المرور والعمليات: وسيعمل هذا المشروع على تأسيس إدارة مرورية فاعلة، حيث يوفر النظام بشكل فعال عمليات احتواء الحوادث عن طريق التوجيه السريع والآلي لدوريات المرور للقيام بالمهام المطلوبة بالسرعة والدقة اللازمة. وفي حالة الحاجة إلى إغلاق منطقة معينة يُمكِّن النظام من تحديد جميع الطرق المؤدية إلى هذه المنطقة وتوجيه مركبات المرور إليها آلياً.

٣- الربط مع الجهات الأخرى: سيمكن هذا المشروع من الربط مع الجهات الأخرى، مثل: أمانة منطقة الرياض، وجمعية الهلال الأحمر بمنطقة الرياض، وشرطة منطقة الرياض، وإدارة الدفاع المدني بمنطقة الرياض وغيرها من الجهات. وهذا الأمر سيسهل استدعاء سيارات الإسعاف أو الدفاع المدني أو أية أجهزة أخرى لازمة في حالة الحوادث الخطيرة.

مشاريع هندسة السلامة المرورية

أما مشاريع هندسة السلامة المرورية فتقوم عليها كل من أمانة منطقة الرياض ووزارة النقل، وتتمثل في تنفيذ عدد من المشاريع والدراسات المتخصصة في مجال الهندسة المرورية، ومن بينها: مشاريع خاصة بتحديد وعلاج الطرق والمواقع التي تكثر فيها الحوادث الخطرة، ومشاريع أخرى ذات علاقة بالإدارة المرورية في مدينة الرياض.

فقد قامت أمانة منطقة الرياض خلال الفترة الماضية بتحسين بعض المواقع التي تكررت بها الحوادث المرورية، وأنهت عدداً من الدراسات والمشاريع التي تهدف إلى رفع مستوى السلامة المرورية بمدينة الرياض، من أهمها: مشروع تطوير نظام للحد من حوادث الانزلاق على شبكة الطرق في مدينة الرياض، وكذلك الدراسة المتعلقة بإجراءات تخفيف الحوادث المرورية في الأحياء السكنية، ومشاريع مخططات إدارة المرور الشامل لمناطق محددة في مدينة الرياض.

كما قامت وزارة النقل في الفترة الماضية بتحديد الطرق والمواقع الخطرة على الطرق التي تخضع لإشرافها، وقامت أيضاً بوضع الحلول اللازمة لها، كما استمرت الوزارة في تحليل معلومات خريطة الحوادث المرورية في المدينة وتنفيذ عدد من المشاريع الضرورية للحدِّ من الحوادث المرورية على هذه المواقع.

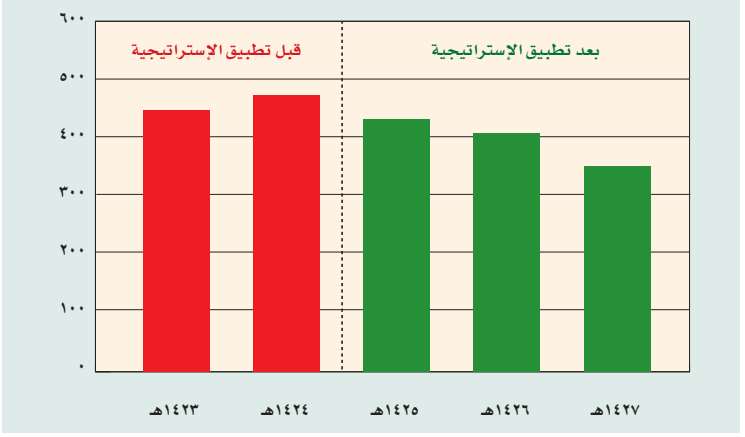

حوادث الوفيات في مدينة الرياض خلال خمس سنوات

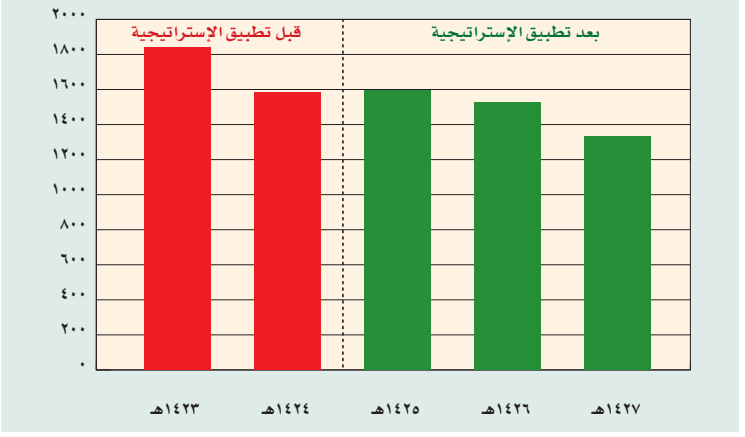

الاصابات البليغة في مدينة الرياض خلال خمس سنوات

إنارة مداخل مدينة الرياض

على صعيد ذي صلة تتولى وزارة النقل مشاريع إنارة مداخل مدينة الرياض، حيث قامت الوزارة باعتماد تنفيذ إنارة أربعة مداخل لمدينة الرياض يتم تنفيذها خلال هذا العام إن شاء الله، وتشمل:

- المرحلة الأولى من إنارة طريق الرياض - الخرج بطول (١٠كم).
- إنارة مدخل النظيم (طريق خريص) بطول (١٠كم).
- إنارة جزء من طريق صلبوخ (المرحلة الأولى) بطول (١٠كم).
- إنارة جزء من طريق جدة من حي السفارات حتى الجسر المعلق بطول (٧ كم).

دراسة تكلفة الحوادث المرورية

تمثل دراسة تكلفة الحوادث المرورية إحدى دعائم الخطة التنفيذية الخمسية لإستراتيجية السلامة المرورية بمدينة الرياض، حيث تقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور ومرور منطقة الرياض وبمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة؛ بالعمل على إجراء دراسة متخصصة لتقدير تكلفة الحوادث المرورية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والوطني.

وقد تم الانتهاء من المرحلتين الأولى والثانية للدراسة. وسوف تساهم هذه الدراسة - التي من المقرر إنجازها خلال هذا العام ١٤٢٨هـ إن شاء الله - في مساندة الجهات المعنية بالسلامة المرورية على المستوى المحلي والوطني في التعرف على الفوائد المتحققة من مشاريع السلامة المرورية مقابل التكاليف اللازمة لتنفيذها. كما ستساعد متخذي القرارات والمعنيين في تحديد أولويات مشاريع السلامة المرورية.

انخفاض معدل الوفيات والإصابات الخطرة

تطبيق إستراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض أثمر عن تحقيقَ نتائج ملموسة خلال الفترة الماضية ولله الحمد، ظهرت من خلال انخفاض معدل الوفيات والإصابات الخطرة في المدينة.

فقد أظهرت الإحصائيات بنهاية عام ١٤٢٧ هـ أن عدد الوفيات من الحوادث المرورية لهذا العام بلغ ٣٥٣ حالة وفاة، مقابل ٤٠٨ حالات وفاة في عام ١٤٢٦هـ، و ٤٣٠ حالة وفاة في عام ١٤٢٥هـ. مما يعني استمرار الانخفاض في أعداد الوفيات الناتجة عن الحوادث المرورية منذ البدء في تطبيق إستراتيجية السلامة المرورية بمدينة الرياض في بداية عام ١٤٢٥هـ.

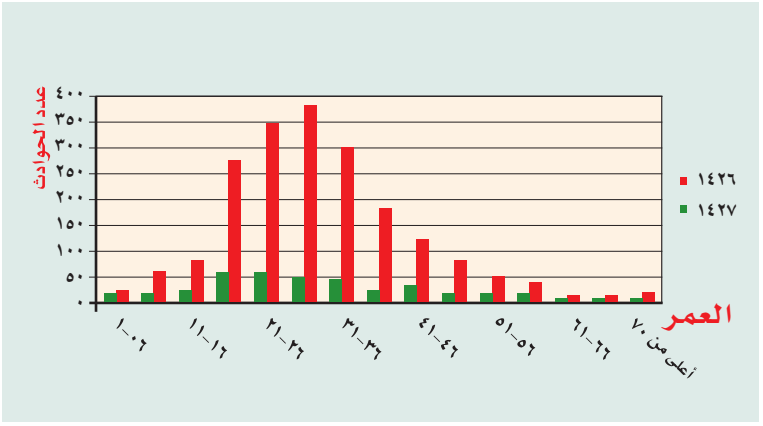

مقارنة بين عدد ضحايا الحوادث البليغة لعامي ١٤٢٦و ١٤٢٧هـ

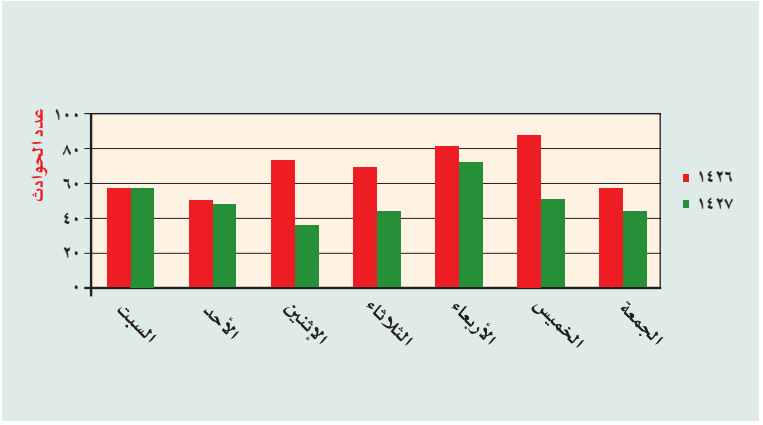

مقارنة بين عدد حوادث الوفيات لعامي ١٤٢٦و ١٤٢٧هـ حسب أيام الأسبوع

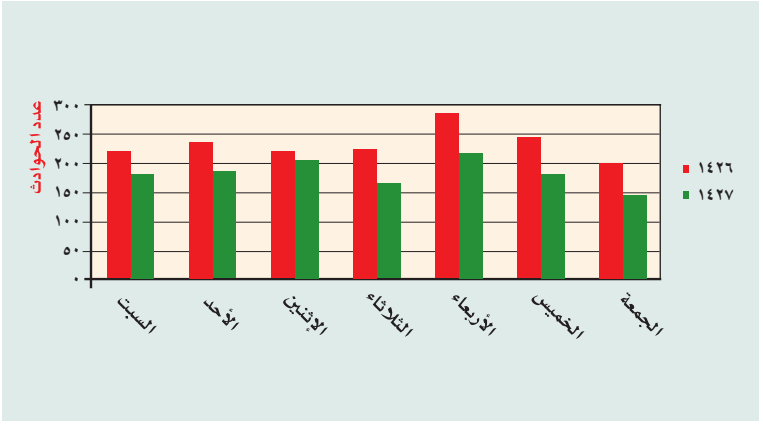

مقارنة بين عدد الحوادث البليغة لعامي ١٤٢٦و ١٤٢٧هـ حسب أيام الأسبوع

اهتمام محلي ودولي بنتائج الإستراتيجية

وبالنظر إلى نهاية العام الثالث من الخطة الخمسية الأولى لتنفيذ إستراتيجية السلامة المرورية بمدينة الرياض؛ يتضح أن قيام معظم الجهات المشاركة في الإستراتيجية بتنفيذ مهامها وأدوارها في الخطة التنفيذية؛ كان له دور في تحقيق هذه الجهات لمعظم أهدافها، الأمر الذي انعكس في انخفاض معدل الوفيات والإصابات الخطرة في المدينة. حيث أصبحت تجربة مدينة الرياض في تنفيذ إستراتيجية السلامة المرورية تحظى باهتمام عدد من الجهات المحلية والدولية، وأصبح ينظر إليها كنموذج للتطبيقات الناجحة في مجال السلامة المرورية، ومن هذه الجهات: منظمة الصحة العالمية التي قامت بالاطلاع على نتائج تطبيق إستراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض وتقييمها كجزء من دور منظمة الصحة العالمية في مجال السلامة المرورية. والمكتب الإقليمي للأمم المتحدة لغرب آسيا الذي شاركت مدينة الرياض من خلاله في تحديد القضايا الرئيسة للسلامة المرورية في المنطقة العربية؛ ليتم طرحها ومناقشتها في أسبوع الأمم المتحدة العالمي الأول للسلامة على الطرق، المقرر عقده في شهر أبريل ٢٠٠٧م.

العصب المركزي ..
شريان جديد لاقتصاد الرياض

تماشياً مع الأهداف والتوجهات الواردة في المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، أقرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في اجتماعها الأول لعام ١٤٢٨هـ الذي عقد في مقر الهيئة بحي السفارات مساء الأحد الموافق ١٦ محرم ١٤٢٨هـ، تطوير أنظمة البناء في العصب المركزي (المحصور بين طريق الملك فهد وشارع العليا العام) وكذلك طريق الملك فهد وشارع العليا وفق ضوابط معينة من شأنها تحقيق مكاسب إيجابية في الجوانب العمرانية وتطوير النقل العام وزيادة فرص الاستثمار في المدينة.

أنظمة

تمثل منطقة العصب المركزي (المحصور بين طريق الملك فهد وشارع العليا العام) الامتداد الطبيعي لمركز مدينة الرياض، وبدا ذلك جلياً منذ إعداد المخطط الرئيسي الأول لمدينة الرياض في عام ١٣٩١هـ والذي حدد نمو المدينة في اتجاه شمالي موازٍ لوادي حنيفة. وتحتضن هذه المنطقة العديد من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في المدينة، وتتميز بكفاءتها من حيث توفر الخدمات والبنى التحتية، وجاذبيتها لاستيعاب المزيد من الأنشطة الاقتصادية الجديدة، وبالتالي توفير فرص وظيفية أوسع للقوى العاملة في هذا القطاع.

يساهم رفع المستوى العمراني لمنطقة العصب المركزي في إضافة العديد من المزايا الإيجابية للرياض في قطاعات مختلفة، بما يحسن من صورة المدينة وهويتها كعاصمة للمملكة العربية السعودية. حيث يحقق إقرار الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض للضوابط الخاصة بتطوير أنظمة البناء في منطقة العصب المركزي، رغبات المستثمرين نحو إقامة مبانٍ متميزة، وإعطائهم مرونة كبيرة في التعامل مع الارتفاعات العالية، وتطوير مشاريع عمرانية ومعمارية رفيعة تمثل إضافة عمرانية واقتصادية حقيقية إلى بنية المدينة.

لقد اشتمل قرار الهيئة، إلى جانب إطلاق الارتفاعات في منطقة العصب المركزي وكذلك على طريق الملك فهد، على مضاعفة الارتفاعات على الشريط الشرقي من شارع العليا، مع الالتزام بإجمالي مساحات البناء المحددة وفق التنظيم الجديد لكل قطعة أرض حسب موقعها. وستطبق أنظمة البناء المطورة في المناطق المذكورة ابتداء من شارع الوشم جنوباً حتى طريق الأمير سلمان بن عبدالعزيز شمالاً بطول ٢١ كيلومتراً.

خيارات أوسع أمام المطورين

اشتمل القرار على زيادة مساحات البناء المسموح بها في معظم أجزاء المناطق المذكورة أعلاه، وإعطاء المطورين والملاك، الخيار في تطبيق هذه الأنظمة المعدلة أو الأنظمة المعمول بها حالياً ضمن المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، المعتمد من قبل الهيئة.

وفي الوقت الذي تنسجم فيه التعديلات المطورة لأنظمة البناء مع الأهداف والتوجهات الواردة في المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، ستكون تأثيرات هذه التعديلات محدودة في الجانب المروري في المناطق التي يشملها التطوير، والتي تشهد كثافة عالية في حركة المرور.

بل إن القرار حمل في طياته جوانب إيجابية فيما يتعلق بالتأثيرات المرورية تتمثل في إعادة توزيع الرحلات في المدينة في أماكن معينة من العصب المركزي، إلى جانب تأثيرها على نجاح النقل العام في المدينة.

وفيما يتعلق بالتأثيرات العمرانية لقرار الهيئة، فإنه إضافة إلى إعطائه مرونة عالية في التعامل مع الارتفاعات العالية، وتشجيعه على تطوير مشاريع عمرانية ومعمارية رفيعة، يتيح القرار زيادة مساحات الفراغات العمرانية المفتوحة في المدينة، مما يقلل الشعور باكتظاظ المباني، ويساعد على زيادة المسطحات المشجرة وممرات المشاة.

مناطق أنظمة البناء المطورة

تطبق ضوابط وتنظيمات البناء المطورة في كل من منطقة العصب المركزي (المحصور بين طريق الملك فهد وشارع العليا العام) وعلى شارع العليا من الجهة الشرقية، وعلى طريق الملك فهد من الجهة الغربية وذلك ابتداء من شارع الوشم جنوباً حتى طريق الأمير سلمان بن عبدالعزيز شمالاً.

وتبلغ مساحة المنطقة حوالي ٨,٧ كيلومترات مربعة، بطول ٢١ كيلومتراً، وبعرض ٣٠٠ متر، إضافة إلى الأراضي المطلة بعمق ٧٠ متراً على شارع العليا من الجهة الشرقية، وعلى طريق الملك فهد من الجهة الغربية.

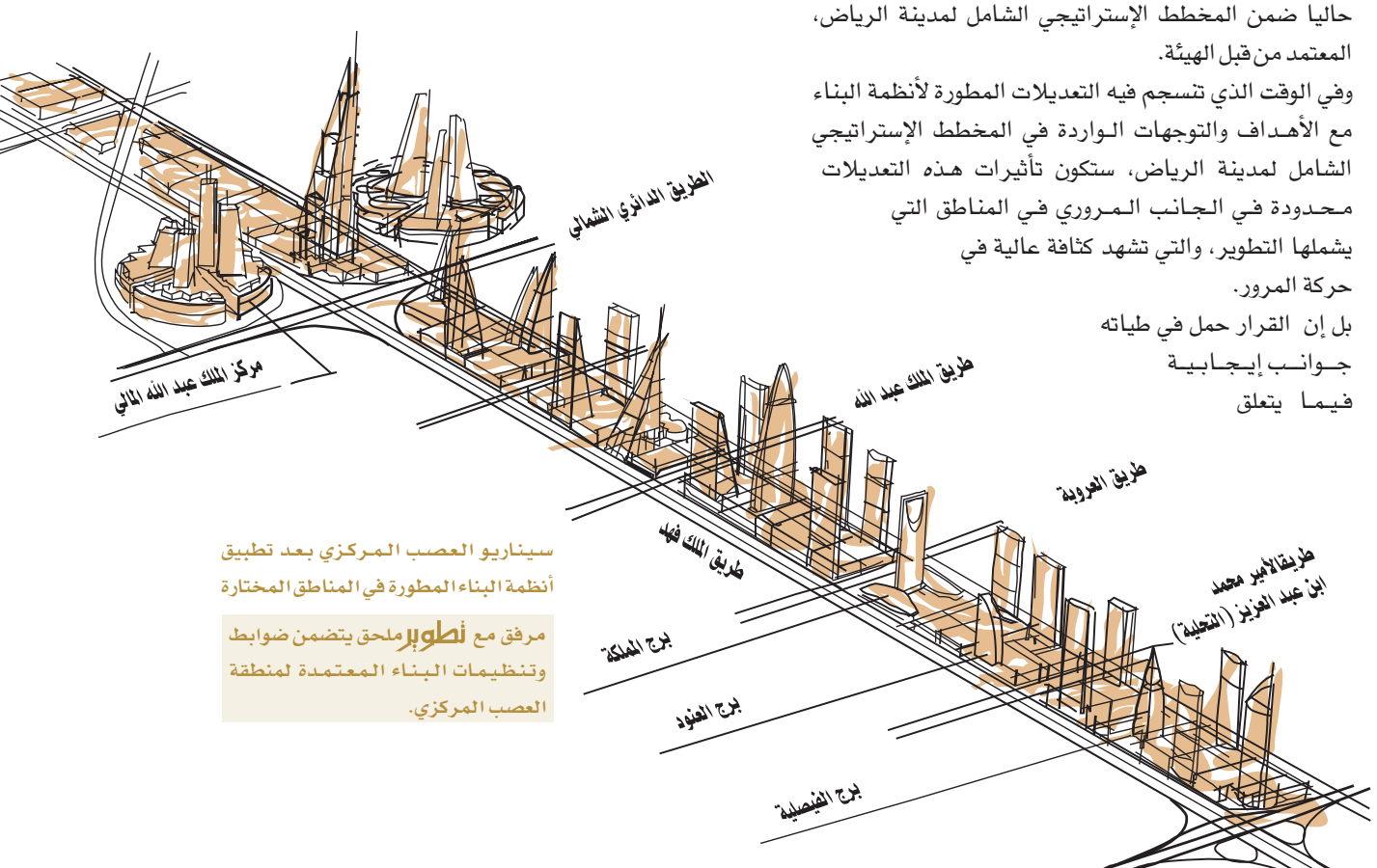

سيناريو العصب المركزي بعد تطبيق أنظمة البناء المطورة في المناطق المختارة

مرفق مع **تطوير** ملحق يتضمن ضوابط وتنظيمات البناء المعتمدة لمنطقة العصب المركزي.

مبنى المحكمة الجزائية.. هيبة تسبغ وسط الرياض المتجدد

أقرّت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في اجتماعها الأول لعام ١٤٢٨هـ اعتماد مشروع مبنى المحكمة الجزائية في وسط الرياض بتكلفة إجمالية تبلغ ٢٣٧مليون ريال، الأمر الذي من شأنه تحقيق إضافة نوعية في المنطقة في الجوانب العمرانية والوظيفية.

انطلاقاً من كون العدل قيمة سامية يسعى القضاء لتحقيقها، ونظراً لما يسبغه مبنى المحكمة من شعور بالمهابة في نفوس روّاده، جاءت الفكرة التصميمية لمشروع المحكمة الجزائية وسط مدينة الرياض، لتشخص بالنظر نحو مبنى يرتفع شامخاً نحو السماء كما هو العدل الذي هو أساس الملك والقاعدة الراسخة للأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الاجتماع الأول للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لعام ١٤٢٨هـ برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، أقر اعتماد مشروع مبنى المحكمة الجزائية بمبلغ ٢٧٣ مليون ريال، ليمثل إضافة نوعية تكاملية في جوانبه الوظيفية والعمرانية في منطقة قصر الحكم التي تعيش برنامجاً متواصلاً من التطوير، انطلق منذ منتصف التسعينيات الهجرية، ولا يزال يثمر المزيد من أعمال التخطيط والإدارة والتطوير الرامية إلى استعادة الدور الرائد الذي كانت تحظى به المنطقة تاريخياً على المستويات الوطنية والإدارية والثقافية والاقتصادية والترفيهية.

يقع مشروع المحكمة الجزائية في منطقة الديرة على شارع طارق بن زياد إلى الجنوب من معهد إمام الدعوة بين شارعي سلام وآل فريان، وإلى الغرب من المحكمة العامة، وذلك على مساحة أرض إجمالية تبلغ ٣١ ألف متر مربع، فيما تبلغ مساحة المباني الإجمالية ٧٩ ألف متر مربع.

يتألف المشروع من مبنى المحكمة الذي يتكون من ٤٦ مجلساً قضائياً، وخمس قاعات قضائية عامة، ورئاسة المحكمة، ومكاتب الموظفين، إضافة إلى مبنى خاص لمواقف السيارات في الأرض الجنوبية للمشروع، يتسع لنحو ٨٠٠ سيارة.

المشروع سيتم تزويده بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا من تقنيات تسهم في تسريع آليات القضاء، وتحديث وتطوير إجراءات التقاضي. حيث جُهِّز المبنى بعدة أنظمة حديثة ومتطورة مثل نظام إطفاء الحريق بالماء، وآخر بالغاز للأماكن الخاصة بتخزين الوثائق المهمة في المحكمة، وكاميرات مراقبة، ونظام نداء مركزي، ونظام تحكم متكامل للأنظمة المستخدمة مثل الإنارة والتكييف والإنذار وخلافها، وشبكة متطورة للحاسب الآلي، كما زُوِّد المبنى بنظام التخزين الحراري لتوفير الطاقة المطلوبة للتكييف وقت الذروة.

تكامل مع لناسيج العمراني المحيط

تم تصميم مبنى المحكمة الجزائية بشكل متعامد مع محور قصر الحكم، ومتماشٍ مع حركة النسيج العمراني المحيط بالمنطقة، لتوفير الوضوح والوصول إلى المبنى بكل يسر وسهولة.

الواجهة الرئيسية لمبنى المحكمة الجزائية المقرر إقامته في وسط الرياض

يرتفع المبنى شاهقاً حول محيطه بارتفاع يبلغ ٤٤ متراً، ليبرز للناظر كصرح ذي هيبة ترمز إلى وظيفته، وليكون علامة بارزة في قلب العاصمة النابض بالحياة.

يجاور مشروع المحكمة الجزائية، كل من مبنى المحكمة العامة ومسجد الشيخ محمد بن إبراهيم وميدان دخنة، التي مثلت إضافة حضارية انضمت إلى عقد مشاريع التطوير التي شهدتها منطقة قصر الحكم خلال العقدين الماضيين. ويمثل مبنى المحكمة الجزائية والحديقة الأمامية التي تصله بشارع طارق بن زياد جزءاً من التجانس والتكامل الذي تحققه العناصر الرئيسية التي التقت في هذا الموقع الحيوي التاريخي الذي يتوسط مدينة الرياض.

أحيط مبنى المحكمة بساحات خضراء تتكامل مع ساحة المحكمة العامة، وذلك من خلال إغلاق جزء من شارع الفريان ليصبح الحلقة الواصلة بين ساحتي المحكمة العامة والمحكمة الجزائية.

انسيابية في الحركة

خُصِّص مدخل المبنى الشمالي لكبار الشخصيات من محور قصر الحكم، فيما جعل المدخل اليومي للمحكمة من الجهة الجنوبية تماشياً مع موقع مبنى المواقف الذي صمم في الأرض الجنوبية للمشروع، بحيث يحتوي إلى جانب مواقف السيارات على محلات تجارية ومكاتب في الطابق الأرضي. وتم فصل حركة القضاة والموظفين من خلال مصاعد خاصة في مواقف السيارات في القبو الأول والثاني، وكذلك فصل حركة المتهمين من خلال دور القبو الثاني باستخدام مصاعد خاصة توصل للمجالس القضائية في كامل الأدوار.

ترابط بين وظائف المبنى

يحتوي الدور الأرضي للمبنى على بهو المدخل الرئيسي، ومكاتب الصادر والوارد العام، إلى جانب أقسام المحضرين، أما الدور الأول فيحتوي على خمس قاعات للمحكمة، فيما يضم الدور الثاني إدارة المحكمة ومجلسين قضائيين.

الأدوار المتكررة بين الثالث والسابع تتوزع فيها المجالس القضائية بعدد ثمانية مجالس في كل دور، بينما خصص الدور الثامن لرئاسة المحكمة والمكتبة ومجلسين قضائيين.

وتحقيقاً للمرونة، وُزِّعت الخدمات في أركان المبنى، حيث يوجد في القبو الأول مركز للشرطة، وغرف حجز المتهمين، وقسم الصيانة والتشغيل. أما القبو الثاني فيضم غرف الكهرباء والميكانيكا، إضافة إلى ٢٤٥ موقف سيارة في دوري القبو الأول والثاني.

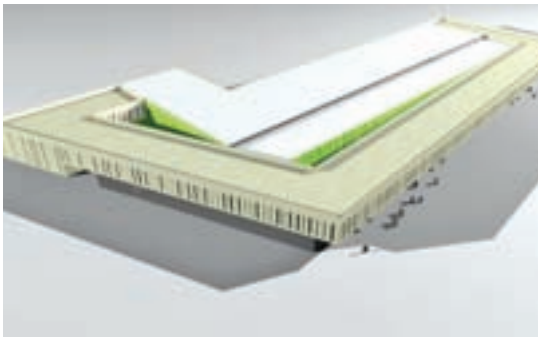

القطاع الفندقي في الرياض.. طموح وتحديات

أجرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض مؤخراً، دراسة حول واقع القطاع الفندقي في مدينة الرياض، والآمال التي يطمح إليها القطاع وصولاً إلى تعزيز دور مدينة الرياض الاقتصادي والسياحي.

وفي الوقت الذي توقعت فيه الدراسة استمرار التصاعد في الطلب على الخدمة الفندقية في المدينة وصولاً إلى نسب الإشغال القصوى، طرحت مجموعة من التوصيات التي من شأنها إيجاد الحلول للعوائق أمام نمو القطاع بشكل يوازي نمو الطلب عليه، وذلك من جوانب مختلفة.

يمثل القطاع الفندقي أحد أهم القطاعات الخدمية في المدن، وتزداد أهميته في مدينة الرياض لكونها حاضنة للكثير من الفعاليات السياسية والمهنية والعلمية والتجارية.

غير أن مدينة الرياض تشكو من عدم قدرة هذا القطاع على الاستجابة لتلبية متطلبات كافة الفعاليات التي تحتضنها، سواء كان ذلك بتوفير الغرف للسكن، أو القاعات لاستضافة الأنشطة والفعاليات، أو الخدمات التي تحتاجها تلك الفعاليات، الأمر الذي ينعكس سلباً على صورة المدينة، ويحد من قدرتها على ممارسة الدور الذي يجب أن تقوم به.

تتكرر الأزمات التي يعيشها القطاع الفندقي في مدينة الرياض، كلما تزامن انعقاد عدد من الفعاليات في وقت واحد، نتيجة محدودية السعة الفندقية للفنادق القائمة.

نقص في أعداد وتجهيزات الفنادق

رصدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وجود نقص في أعداد وتجهيزات الفنادق من الدرجات الممتازة والأولى التي تستطيع تقديم خدمات متنوعة ومتطورة مثل استضافة الفعاليات الدولية أو الإقليمية بما يتناسب والمكانة المرموقة التي تمثلها المملكة عالمياً وإقليمياً، وبما يتماشى مع مستوى التطور الذي بلغه الاقتصاد السعودي. وبرزت مشكلة ضعف اتجاه الاستثمارات نحو القطاع الفندقي، مما أثار التساؤل حول المشكلات والمعوقات التي تحول دون هذه الاستثمارات للدخول في مجال الخدمات الفندقية.

ومن هذا المنطلق أجرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، دراسة حول واقع القطاع الفندقي في مدينة الرياض، والعوائق التي تحد من نموه، والمستقبل الذي ينتظره في ظل الوضع الحالي، والحلول المقترحة لتعزيز هذا القطاع، وذلك ضمن اهتمام الهيئة بتطوير البنية الأساسية لكافة الخدمات المهمة في مدينة الرياض، وبحثها في آفاق تطوير هذه الخدمات التي تمثل الفنادق أحد عناصرها الرئيسية فيما يتعلق بقطاع السياحة بشكل خاص، والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

الدراسة شملت كافة الفنادق القائمة في مدينة الرياض وعددها ٦٦ فندقاً من جميع الدرجات. و٥ فنادق تحت التأسيس. كما تم تنظيم ورشة عمل ضمت ١٨ من المستثمرين والمشغلين للفنادق في مدينة الرياض، لعرض النتائج الأولية عليهم ورصد مرئياتهم حيال هذه القضية بأبعادها المختلفة.

الوضع الراهن للخدمات الفندقية

نتيجة لاتساع دائرة النشاط الاقتصادي والتنقل بين مختلف أنحاء المملكة، وتطور نشاط السياحة والاهتمام المتزايد نحو تطوير هذا النشاط الذي تمثل الفنادق أحد مقوماته الاقتصادية، شهدت المملكة تطوراً هاماً في هذا القطاع، فقد زاد عدد الفنادق على مستوى المملكة إلى أكثر من ١٠٠٠ فندق في عام ١٤٢٦هـ، مقارنة بنحو ٢٨٠ فندقاً في عام ١٤١٥هـ، كما زاد عدد الغرف التي تحتويها هذه الفنادق إلى نحو ١٦٧ ألف غرفة في عام ١٤٢٦هـ مقارنة، بنحو ٢٥ ألف غرفة في عام ١٤١٥هـ، الأمر الذي يشير إلى الاتجاه الإيجابي للطلب على خدمات القطاع الفندقي على مستوى المملكة.

وتحتل مدينة الرياض المرتبة الرابعة في أعداد الفنادق التي تحتضنها بالمقارنة مع مدن المملكة الأخرى، حيث إن المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة في المرتبتين الأوليين، تليهما مدينة جدة بعدد ١٠١ فندق، فالرياض بـ ٦٦ فندقاً، فيما تأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الخامسة بعدد ٥٤ فندقاً.

وتجدر الإشارة إلى أن الفنادق القائمة في مدينة الرياض حالياً، لا تزيد نسبتها على ٧ في المائة من إجمالي عدد الفنادق القائمة بالمملكة، كما أن نسبة الفنادق الممتازة في مدينة الرياض إلى نفس التصنيف في المملكة تبلغ ١٥ في المائة ، بينما يبلغ معدل زيادة عدد الفنادق بمدينة الرياض ٣,٥ في المائة سنوياً، مقارنة بمعدل يبلغ ١١ في المائة سنوياً على مستوى المملكة خلال الفترة بين عامي ١٤٢٢-١٤٢٦هـ. وعليه فإن هذه المؤشرات تدل على بطء نمو عدد الفنادق بمدينة الرياض ومن ثم انخفاض مستوى تدفقات الاستثمار نحو هذا القطاع.

وبطبيعة الحال تختلف فئات الفنادق التي تحتضنها الرياض، غير أن أكثرها من الفئتين الأولى (أ) والثانية (أ).

كذلك فإن الغرف التي تحتويها هذه الفنادق تمثل أحد العناصر ذات الأهمية في التعرف على مستوى تطور القطاع الفندقي بالمدينة، فوفقاً لبيانات وزارة التجارة، فإن إجمالي عدد الغرف الكائنة بفنادق مدينة الرياض، قد ارتفع بمعدلات منخفضة تراوحت ما بين ٢,٠-٢,٧ في المائة خلال السنوات ١٤٢٢-١٤٢٦هـ، كما تدل هذه البيانات أن الزيادة الملموسة في عدد هذه الغرف قد كانت بين عامي ١٤٢٣-١٤٢٤هـ، وأن مصدر هذا الارتفاع، قد جاء نتيجة زيادة عدد فنادق الدرجة الممتازة،الأمر الذي ساهم بالطبع في زيادة عدد غرف فنادق هذه الدرجة بما نسبته ٢٤ في المائة بين هذين العامين،كذلك فإن البيانات المتاحة تفيد أن فنادق الدرجة الأولى تحوز على نحو ٣٨ إلى ٤١٪ من إجمالي عدد الغرف الكائنة في الفنادق- على اختلاف درجاتها- في مدينة الرياض خلال الفترة بين ١٤٢٢-١٤٢٦هـ. كذلك تشير هذه

تصنيف درجات فنادق مدينة الرياض

الدرجة	العدد	النسبة
الممتازة	٩	١٤ ٪
الأولى (أ)	١٢	١٨ ٪
الأولى (ب)	٩	١٤ ٪
الثانية (أ)	١٢	١٨ ٪
الثانية (ب)	١٤	٢١ ٪
الثالثة (أ)	١٠	١٥ ٪
المجموع	٦٦	١٠٠ ٪

المصدر: وزارة التجارة والصناعة

البيانات إلى تذبذب عدد الغرف في فنادق الدرجة الثانية، وهذا يعكس الانخفاض الذي حدث في عدد فنادق هذه الدرجة بين عامي ١٤٢٣-١٤٢٤هـ.

سيادة شكل المؤسسات الفردية على الفنادق

الدراسة شخصت عدداً من الظواهر فيما يتعلق بالقطاع الفندقي في الرياض، حيث برزت سيادة شكل المؤسسات الفردية على نوع ملكية الفنادق القائمة بمدينة الرياض، وأشارت الدراسة إلى أن أصحاب الفنادق يعتمدون في تمويل استثماراتهم في هذا القطاع على مصادرهم الذاتية في تمويل إنشاء وتشغيل هذه المنشآت، وذلك نتيجة معاناة القطاع من النقص في التمويل المصرفي الذي يتطلب توفير الضمانات التي لا يستطيع المستثمرون في هذا القطاع الإيفاء بها.

وقدرت الدراسة متوسط حجم رأس المال المستثمر في إنشاء الفنادق، بما يتراوح ما بين ٨٢١ ألف ريال وأكثر من ٢٥ مليون ريال، مما يشير إلى الانخفاض الشديد في الاستثمارات التي تفوق هذا المستوى، وهو ما يؤكد ضعف رؤوس الأموال المستثمرة نتيجة اتجاه المستثمرين إلى استئجار العقار الذين يقيمون عليه تلك الفنادق، بدلاً من الاتجاه نحو إنشاء الملكية الخاصة بهم.

كما كشفت الدراسة عن تدني نسبة السعودة في هذه الفنادق، حيث تقدر بنحو ١٥ في المائة من إجمالي عمالة هذه الفنادق، وأشارت إلى أن معظم هذه الفنادق يتواجد في وسط المدينة.

الطلب على الخدمة الفندقية في الرياض

دلت الدراسة على أن هناك تنامياً في الطلب على الخدمة الفندقية خلال السنوات الثلاث الماضية، فقد بلغ الحد الأقصى لمتوسط نسبة الإشغال في العام الماضي ١٤٢٧هـ نحو ٨٩ في المائة، أما العام الذي سبقه (١٤٢٦هـ) فقد بلغ الحد الأقصى ٨٤ في المائة، فيما بلغ متوسط نسبة الإشغال عام ١٤٢٥هـ ٨٢ في المائة.

غير أن نسب الإشغال تصعد إلى حدودها القصوى إلى ما يقرب من ١٠٠ في المائة في فنادق الدرجة الممتازة والدرجة الأولى بشكل خاص، في الفترات التي تشهد خلال الرياض احتضان المناسبات المختلفة مثل: القمم الإقليمية أو العربية، أو الدورات الرياضية، أو المهرجان السنوي للجنادرية. مما يمثل إحدى المشكلات التي تواجه قطاع الأعمال أو الأفراد القادمين إلى المدينة، حيث تكون مهمتهم صعبة في الحصول على إقامة في فنادق ملائمة.

عدد الغرف الفندقية في الرياض مقارنة بما في المملكة خلال الفترة ١٤٢٢-١٤٢٦هـ (حسب الدرجة)

الغرف الفندقية في الرياض

السنة	الدرجة	ممتازة	أولى	ثانية	ثالثة	المجموع	نسبة النمو	نسبة الرياض إلى المملكة
١٤٢٢هـ		١٩٧٧	٢٧٣٧	١٥١٤	٤١٥	٦٦٤٣	٠	٩٪
١٤٢٣هـ		١٩٧٧	٢٧١٢	١٤٧٠	٥٦٥	٦٧٢٤	١,٢٪	٨٪
١٤٢٤هـ		٢٤٥١	٢٧١٢	١٦٢٩	٤١٥	٧٢٠٧	٧,٢٪	٨٪
١٤٢٥هـ		٢٤٥١	٢٧١٢	١٦٢٩	٤٢٦	٧٢١٨	٠,٢٪	٨٪
١٤٢٦هـ		٢٤٥١	٢٧٨٧	١٦٢٩	٤٢٦	١٧٢٩٣	١٪	١٧٪

الغرف الفندقية في المملكة

السنة	الدرجة	ممتازة	أولى	ثانية	ثالثة	المجموع	نسبة النمو	نسبة الرياض إلى المملكة
١٤٢٢هـ		١٣١٥٥	٢٠٣٤٨	٢٧٩٧٢	٩٦٨٢	٧١١٥٧	٠	-
١٤٢٣هـ		١٤٣٠٢	٢١٩٤٤	٣١٧٨٦	١٢٨٦١	٨٠٨٩٣	١٣,٧٪	-
١٤٢٤هـ		١٦٧٧٩	٢٧٣٠٦	٣٤٩٥٢	١٣٥٨٦	٩٢٦٢٣	١٤,٥٪	-
١٤٢٥هـ		١٧٥٢٩	٢٧٥٥٥	٢٦٤٢٠	١٤٣٠٣	٨٥٨٠٧	٧,٤٪	-
١٤٢٦هـ		١٧٧١٧	٢٩٤١٨	٣٩٠١٣	١٧٦٠٨	١٠٣٧٥٦	٢٠,٩٪	-

المصدر: وزارة التجارة

وفي الوقت نفسه شهد القطاع الفندقي في مدينة الرياض، تصاعداً ملحوظاً في النسبة الدنيا لإشغال الفنادق خلال السنوات الثلاث الماضية، إذ صعد من ٣٢ في المائة في عام ١٤٢٥هـ، وصولاً إلى ٦٠ في المائة في عام ١٤٢٧هـ. ومن المعلوم أن الحد الأدنى للإشغال يتركز بشكل أساسي في شهور الصيف.

أسعار الخدمات الفندقية

يمثل السعر أحد مكونات الطلب على خدمات الفنادق بمدينة الرياض، فوفقاً لنظام الفنادق ولائحته التنفيذية لعام ١٣٩٧هـ، فإن تحديد الأسعار يتم بواسطة وزارة التجارة وبموجب موافقة الوزير. وبالطبع فإن هذه الأسعار تختلف حسب درجة تصنيف الفندق ونوع الخدمات المقدمة، غير أن الأسعار التي يتم إصدارها من الوزارة تركز في الأساس على أسعار المبيت ووفقاً لنوع الغرف والمنطقة.

ملخص أسعار المبيت في الفنادق (حسب الدرجة)

م	الدرجة	الحد الأدنى	الحد الأقصى
١	الممتازة	٤٥٠ ريالاً	٥٠٠٠ ريال
٢	الأولى (أ)	٢٦٠	٢٠٠٠
٣	الأولى (ب)	٢٠٠	٧٥٠
٤	الثانية (أ)	١٥٠	٥٦٠
٥	الثانية (ب)	١٠٠	٤٠٠
٦	الثالثة (أ)	٦٠	١٥٠

فوفقاً للبيانات المتوفرة عن أسعار الفنادق بالرياض، فإنها تتراوح ما بين بين ٤٥٠-٥٠٠٠ ريال بالنسبة لفنادق الدرجة الممتازة، وبين ٢٦٠ و ٢٠٠٠ ريال بالنسبة لفنادق الدرجة الأولى (أ)، بينما تراوحت أسعار المبيت بين ٢٠٠ و ٧٥٠ ريالاً لفنادق الدرجة الأولى (ب)، وبين ١٥٠ و٥٦٠ ريالاً لفنادق الدرجة الثانية (أ)، في حين تراوحت هذه الأسعار بين ١٠٠ و٤٠٠ ريال بالنسبة لفنادق الدرجة الثانية (ب)،أما أسعار المبيت في فنادق الدرجة الثالثة (أ) فإنها تراوحت بين ٦٠ و١٥٠ ريالاً.

الفنادق تأتي ثالثاً بين تفضيلات المستهلكين

تعتبر تفضيلات المستهلكين من العوامل الهامة لزيادة أو انخفاض الطلب على شراء السلع أو الخدمات، وفي هذا الصدد يلاحظ أن الاتجاه العام لتفضيلات المستهلكين لخدمات الفنادق على اختلاف درجاتها، يميل نحو الانخفاض مقارنة بالأماكن السكنية الخاصة والشقق المفروشة،فوفقاً لخطة التنمية الثالثة ١٤٢٥- ١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) فإن اتجاه السائحين للإقامة في الأماكن السكنية الخاصة، يأتي في المرتبة الأولى بما نسبته ٣٩ في المائة، تليها الشقق المفروشة بنسبة ٣٤ في المائة، ثم في المرتبة الثالثة تأتي الفنادق بما نسبته ٢٣في المائة من بين تفضيلات الزائرين لمختلف مدن المملكة.

كما كشف المسح السياحي لمنطقة الرياض عام ١٤٢٣هـ

(٢٠٠٣م) عن الاتجاه نفسه، حيث أعرب نحو ٧٠ في المائة من الزائرين لمنطقة الرياض، عن تفضيلهم السكن لدى الأصدقاء والأقارب من إجمالي مجتمع الدراسة البالغ ٥٠٠ فرد، بينما مثلت الغرف والشقق المفروشة ما نسبته ١٦ في المائة بالنسبة لهؤلاء الزائرين، الذين فضل نحو ٦ في المائة منهم الإقامة في مخيمات، في حين مثل الذين يسكنون الفنادق ما بين ١ إلى ٢ في المائة، سواء كان ذلك عبر الإقامة في فندق من فئة (٥ نجوم)، أو درجة ممتازة، أو من فئات (٣ أو ٤ نجوم) من الدرجتين الأولى أو الثانية.

الخدمات التي تقدمها الفنادق

رصدت الدراسة مستوى توفر الخدمات التي يقدمها القطاع الفندقي في الرياض، ومستوى التفاوت في توفرها بين فئات الفنادق وفقاً لمسح ميداني أجرته الدراسة، والذي أظهر أن خدمات تقديم الطعام تتوفر بالقطاع الفندقي بالرياض وعلى مستوى كافة الدرجات، وحلت هذه الخدمة في المرتبة الأولى بما نسبته ١٨في المائة من إجمالي الخدمات المقدمة بالفنادق التي غطتها الدراسة.

المرتبة الثانية تمثلت في خدمات الإنترنت وهي من بين الخدمات الحديثة التي تبنتها الفنادق لمواكبة التطورات الاقتصادية والترفيهية، وبالرغم من عدم الانتشار الواسع لهذه الخدمة على مستوى القطاع الفندقي، إلا أنها تمثل حوالي ١٠٪ من إجمالي الخدمات التي تقدمها الفنادق في مجتمع الدراسة، تلتها خدمات القنوات الفضائية التي تتوفر لدى معظم الفنادق بما يمثل نحو ١٠ في المائة من إجمالي الخدمات، فيما حلت خدمات المقهى العام في المرتبة الرابعة بنسبة ١٠٪.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه خدمات غسيل وتنظيف الملابس من الخدمات المصاحبة للإقامة بالفنادق بصورة عامة، فإن هذه الخدمة تتوفر على مستوى كافة الفنادق التي شملتها الدراسة، ومثلت هذه الخدمة نحو ٩ في المائة من إجمالي الخدمات التي تقدمها هذه الفنادق.

ومن السمات الأخرى التي برزت في الدراسة، توفر الخدمات الرياضية والصحية في هذه الفنادق سواء من خلال الأندية الرياضية المتكاملة، أو ممارسة أنواع معينة من الرياضية كرياضة: التنس والسباحة، وقد احتلت هذه الخدمة ما نسبته ٨ في المائة من إجمالي الخدمات التي تم حصرها من خلال المسح الميداني لهذه الفنادق.

وتضمنت الأشكال الأخرى من الخدمات التي تقدمها الفنادق بمدينة الرياض سلسلة من الخدمات شملت: استضافة الحفلات والمناسبات الاجتماعية، تأجير السيارات، حجوزات السفر، خدمات الغرف، ومحلات الحلاقة، وقد تراوحت الأهمية النسبية التي احتلتها هذه الخدمات ما بين ١ و ٧,٥ في المائة من إجمالي الخدمات التي تقدمها الفنادق في مجتمع الدراسة.

الخدمات التي تقدمها الفنادق حسب الدرجة ونوع الخدمة

الخدمة	ممتازة	أولى (أ)	أولى (ب)	ثانية (أ)	ثانية (ب)	ثالثة (أ)	التكرار	النسبة
مطعم	٩	١١	٤	٥	٥	٣	٣٧	٪١٨
صالة اجتماعات	٨	٥	٥	١	٠	٠	١٩	٪٩,٥
صالة حفلات	٨	٢	٣	٠	٠	٠	١٣	٪٦,٥
تأجير سيارات	٦	٢	٢	٠	٠	١	١١	٪٥,٥
ناد رياضي	٥	٤	٢	٢	٢	٠	١٥	٪٧,٥
اتصالات	١	١	٠	١	٤	٢	٩	٪٤,٥
قنوات فضائية	٣	٨	٠	٤	٢	٢	١٩	٪٩,٥
خدمات الإنترنت	٧	٨	٢	٢	١	٢	٢٢	٪٩,٥
غسيل وتنظيف الملابس	١	٦	٤	٢	٣	٢	١٨	٪٩
حجوزات السفر	١	١	٠	٠	٠	٠	٢	٪١
مقهى	٠	٨	٣	٢	٤	٣	٢٠	٪١٠
خدمات الغرف	٢	٠	٠	٠	٠	٢	٤	٪٢
صالون حلاقة	٤	٣	٢	١	٢	٠	١٢	٪٦
المجموع	٥٥	٥٩	٢٧	٢٠	٢٣	١٧	٢٠١	٪١٠٠
النسبة	٪٢٧,٤	٪٢٩,٤	٪١٣,٤	٪١٠	٪١١,٤	٪٨,٤	٪١٠٠	

معوقات نمو القطاع الفندقي في الرياض

تبين من خلال الدراسة أن هناك عدداً من المعوقات التي يرى المستثمرون في القطاع الفندقي، أنها تقف حجر عثرة أمام نمو القطاع الفندقي في مدينة الرياض بشكل يوازي ما للمدينة من أهمية كبيرة، وتتلخص أهم هذه المعوقات في الجوانب التالية:

- ❖ إيقاف القروض الحكومية لقطاع الفنادق منذ عام ١٤٠٠هـ.
- ❖ عدم التنسيق فيما بين مواعيد انعقاد الفعاليات والمؤتمرات والندوات والمعارض، مما يشكل ضغطاً على الفنادق في أوقات معينة، وركوداً في أوقات أخرى.
- ❖ محدودية عدد الأدوار المسموح بها في معظم أجزاء مدينة الرياض، التي يرغب المستثمرون إقامة فنادق فيها.
- ❖ قصر مدة تأجير الأراضي الحكومية للقطاع الخاص، حيث تؤجر الأراضي الحكومية للقطاع لمدد تصل إلى ٢٠ عاماً فقط.
- ❖ صعوبة الحصول على التراخيص لإنشاء الفنادق الجديدة، وعقبات اعتماد مخططات إنشائها.
- ❖ وضع سقف لأسعار غرف الفنادق من قبل الجهات المعنية، وعدم ترك ذلك لعامل العرض والطلب، كما هو معمول به في الدول الأخرى.
- ❖ اشتراط نسبة سعودة قدرها ٣٠ في المائة في القطاع الفندقي، مع أن معظم وظائف الفنادق تتكون من مهن لا يقبل عليها السعوديون في العادة.
- ❖ عدم توفر العمالة السعودية الماهرة في مجال العمل الفندقي.
- ❖ ارتفاع تكلفة شريحة الكهرباء المطبقة على القطاع الفندقي.
- ❖ النقص في إمدادات المياه للمنشآت الفندقية، مما يضطرها إلى جلب المياه بالصهاريج من خارج الشبكة، الأمر الذي يرفع من تكلفة التشغيل على القطاع.
- ❖ صعوبة الحصول على مديونيات بعض النزلاء والجهات الحكومية والخاصة، وعدم تفعيل أحكام الشيك دون رصيد.
- ❖ المنافسة التي تواجهها الفنادق من جانب البدائل الأخرى للإقامة، مثل الشقق المفروشة والاستراحات.
- ❖ نقص المعلومات والإحصاءات والبيانات الدقيقة والحديثة عن القطاع الفندقي القائم، وما هو تحت التأسيس، الأمر الذي يجعل المستثمر يتردد في الإقدام على الاستثمار في القطاع رغم جدواه العالية، ومستقبله الواعد.

الطلب المستقبلي على الخدمة الفندقية في الرياض

أصبح عقد المؤتمرات السياسية والندوات العلمية واللقاءات المهنية والمعارض والدورات الرياضية والمهرجانات الموسمية، إحدى سمات مدينة الرياض خلال الأعوام الماضية، وعزز ذلك - إلى جانب الأهمية الوطنية والإقليمية والدولية للعاصمة السعودية على مختلف الأصعدة - تنامي الخدمات المختلفة في المدينة سواء كان ذلك في القطاعات الصحية أو التعليمية أو التجارية، وذلك بالاستناد إلى التصاعد في نسب الإشغال الذي شهدته مدينة الرياض خلال السنوات الماضية، إلى جانب ما يتوقع أن تشهده في السنوات اللاحقة من مناسبات متعددة.

وتوقعت دراسة الهيئة، أن يستمر التصاعد في الطلب على الخدمة الفندقية في مدينة الرياض خلال السنوات القادمة. وفي حال ثبات نسبة النمو الذي شهدته خلال السنوات الماضية فإن ذلك يعني أن نسبة الإشغال القصوى، سوف تتخطى الطاقة الاستيعابية للفنادق في مدينة الرياض، ما لم يحدث نمو مواز في حجم ونوعية الخدمات الفندقية في الرياض، للنمو في الطلب عليها. وإن حدث ذلك فإنه سيشكل بلا شك أحد العوائق أمام الجهود التي تسعى

لتعزيز دور مدينة الرياض الاقتصادي والسياحي.

وفي شأن تقدير الطلب على الخدمات الفندقية مستقبلاً، توقعت الدراسة أن يسير في اتجاه إيجابي بمتوسط عام يبلغ ٨٩ في المائة بالنسبة لفنادق الدرجة الممتازة، ونحو ٧٤ في المائة بالنسبة للدرجة الأولى، بينما يشير تقدير الطلب إلى خدمات الدرجة الثانية إلى تحقيق نسبة إشغال عامة تقدر بنحو ٧٢ في المائة، وبنحو ٩٦ في المائة بالنسبة لفنادق الدرجة الثالثة.

الدراسة خلصت إلى أن تقدير الطلب على الخدمات الفندقية في المتوسط العام للفترة حتى عام ١٤٣٠هـ، سيتراوح ما بين ٦٥ و١٠٣ في المائة، وبمتوسط يقدر بنحو ٨٣ في المائة.

توصيات الدراسة

أولاً: النظر في تشكيل لجنة دائمة من إمارة منطقة الرياض وأمانة منطقة الرياض ومركز المشاريع والتخطيط بالهيئة لوضع ومتابعة برنامج موحد لتنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض والفعاليات المختلفة بحيث تكون متوزعة على مدار العام ، على أن ينضم إلى عضوية اللجنة ممثلين لكل من وزارة الخارجية ، والمراسم الملكية ، وجميع الأجهزة الأمنية المعنية إن استلزم ذلك طبيعة النشاط ، كما ينضم إلى عضوية اللجنة تلقائياً كل جهة منظمة لأي من هذه الأنشطة.

ثانياً: تحفيز الاستثمار الفندقي بإعطائه استثناءات في أنظمة البناء المتعلقة بعدد الأدوار.

ثالثاً: دراسة زيادة مدة تأجير الأراضي الحكومية لقطاع الفنادق لتكون أربعين عاماً بدلاً من عشرين عاماً من كل من أمانة منطقة الرياض ، ومركز المشاريع والتخطيط بالهيئة، ووزارة المالية.

رابعاً: استكمال الهيئة العليا للسياحة للدراسة التي تجريها حول وضع الوحدات السكنية المفروشة في المدينة ، وأثرها على نمو القطاع الفندقي وكيفية الاستفادة من لائحة الترخيص والتصنيف المحدثة.

خامساً: دعم الجهود التي تقوم بها الهيئة العليا للسياحة ووزارة التجارة والصناعة لرفع مستوى الخدمات المقدمة في الوحدات السكنية المفروشة بالمدينة ، خصوصاً من فئة الدرجة الأولى لتكون رافداً للقطاع الفندقي بفئتيه الممتازة والأولى (خمس وأربع نجوم).

سادساً: توفير قواعد المعلومات والاحصاءات والبيانات الدقيقة والحديثة عن القطاع الفندقي القائم وما هو تحت التأسيس على شبكة الانترنت.

سابعاً: يقوم مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية لأخذ مرئياتهم حول التوصيات التالية كل فيما يخصه:

١ـ إعادة تقديم القروض الحكومية أسوة بالقطاعات الأخرى الصحية والتعليمية والصناعية ، خاصة في ظل حاجة المدينة إلى الخدمات الفندقية.

٢ـ قيام وزارة التجارة والصناعة بمراجعة سقف أسعار غرف الفنادق لتتناسب مع الأسعار السائدة في المنطقة ولتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

٣ـ إعادة النظر في نسبة السعودة المفروضة على القطاع الفندقي.

٤ـ دراسة تخفيض رسوم الكهرباء بالنسبة للفنادق أسوة ببعض القطاعات الاقتصادية.

ثامناً: استمرار عمل اللجنة لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات.

مساجد الدرعية ..
قيمة أثرية عريقة ونمط معماري فريد

حي الطريف في الدرعية ويبدو مسجد الإمام محمد بن سعود أسفل الصورة.

تمثل المباني التاريخية امتداداً للعمق التاريخي الحضاري للأمم، لكونها إحدى ركائز الاقتصاد السياحي، فالقيمة الأثرية للمبنى تزيد بقدر تعمقه في القدم ومحافظته على أصالته وخلوّه من التحسينات والإضافات الحديثة.

وتحمل المساجد التاريخية إلى جانب الأهمية الأثرية، أهمية أكبر وأجل تتمثل في كونها بيوت الله عز وجل، وملتقى أفئدة المسلمين، ومحافل لذكر الله والدعوة إليه سبحانه، ومحتضن حلقات حفظ كتابه الكريم، فالمساجد الأثرية مكنوز محسوس يحمل قيماً معنوية عالية في حياة المجتمعات الإسلامية.

في ضوء ذلك وضعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، عمارة المساجد في مقدمة أولوياتها التطويرية، فتبني وترمم وتخطط وتعتني عناية فائقة بالمساجد، فقد أسهمت الهيئة إسهاماً مباشراً في تصميم وبناء وترميم عدد كبير من المساجد التاريخية داخل مدينة الرياض وخارجها، مراعية في إطار ذلك الضوابط الإسلامية في مكونات المسجد، والمحافظة على الطرز العمرانية المحلية والإسلامية، في الوقت الذي صبغت فيه مشاريع هذه المساجد بسحنة من البناء البسيط الخالي من الزخارف، مع الاستفادة من التقنيات الحديثة في البناء.

تنسجم عناية الهيئة بعمارة المساجد، مع الاهتمام الكبير الذي توليه للعناية بالتراث العمراني والمعماري في مدينة الرياض والمحافظة عليه، حيث تزخر المدينة ومحيطها بعدد كبير من المنشآت التراثية التي تعكس أصالتها وعراقتها.
وتعمل الهيئة في هذا المجال في أكثر من اتجاه، من أبرزها:
١- المحافظة على المعالم التراثية بترميمها وإعادة بنائها.
٢- استلهام روح العمارة التقليدية في المشاريع العمرانية الحديثة.
٣- إجراء الدراسات والبحوث المتخصصة في مجالات التراث.
٤- إقامة المعارض المتخصصة في الجانب التراثي.

مساجد تاريخية ذات قيمة عالية

يمثل برنامج تطوير الدرعية التاريخية الذي وضعته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، أحد الأمثلة الحية على عنايتها بالتراث العمراني والمعماري بشكل عام، وعمارة المساجد التاريخية بشكل خاص، حيث تحتل الدرعية مكانة بارزة في تاريخ الدولة السعودية الأولى، لما تتوفر عليه من قيمة تاريخية كبرى، وما تحفل به من قدر وافر من المواقع التاريخية والأثرية، تتمثل في عدد كبير من المساجد والمباني التاريخية ذات القيمة العالية، والأحياء القديمة والتراثية والمزارع ذات النمط التقليدي الفريد.
فالدرعية التاريخية التي تقع في الجانب الشمالي الغربي من مدينة الرياض، تتكون من عدة أحياء تاريخية من أبرزها أحياء (الطريف الذي كان مقراً للأسرة الحاكمة للدولة السعودية الأولى، حي البجيري الذي كان مقراً للشيخ محمد بن عبد الوهاب وأسرته وطلبته وبه مسجده، المريح، الظويهرة، سمحان، السريحة، الظهرة، الروقية، وغصيبة).
وتتميز آثار مدينة الدرعية بكونها نموذجاً للعمران البيئي الصحراوي يدعمها في ذلك المحيط البيئي الحيوي الذي تقع الدرعية فيه والمتمثل في وادي حنيفة وشعابه.

حصر المساجد التاريخية في الدرعية

أحد عناصر برنامج تطوير الدرعية التاريخية، يتضمن حصراً للمساجد التاريخية القديمة في مدينة الدرعية، وإجراء بحث تاريخي بشأنها يشمل توثيق تاريخ هذه المساجد التاريخية من خلال معرفة أسمائها، وتحديد مواقعها، ومساحاتها التقريبية، وتاريخ إنشائها، ووصفها المعماري، إضافة إلى ذكر أبرز الأحداث الدينية أو التاريخية أو الاجتماعية التي شهدتها.

مساجد الدرعية التاريخية		
مسجد الإمام محمد بن سعود	جامع الشيخ محمد بن عبد الوهاب	مسجد سعد بن سعود
مسجد سمحان	مسجد قليقل	مسجد غصيبة
مسجد ابن خضير	مسجد الجبيبير	مسجد الدواسر
مسجد آل ناصر «الروقية»	مسجد الرغيبة	مسجد السرحاني
مسجد أم جرار	مسجد السميري	مسجد بريكة
مسجد السريحة «ابن عبيد»	مسجد الطرفية	مسجد الطوالع
مسجد الظهرة	مسجد الظويهرة	مسجد العفيري
مسجد العودة	مسجد العمارة	مسجد الغديفي
مسجد اليوسف «الصبيخة»	مسجد الفتيقة	مسجد البديعة
مسجد النبهاني «المريغة»	مسجد المليحة	مسجد المريح
مسجد المربيعة	مسجد ملوي «ابن حمد»	مسجد موضي

جمع المعلومات حول المساجد التاريخية في الدرعية، اعتمد على مرجعين رئيسيين، أحدهما المقابلات الشفهية مع أعيان وأهالي الدرعية، والآخر من خلال ما كتب حولها من المراجع العلمية التي تطرقت إلى هذا الموضوع .
واشتمل مشروع حصر مساجد الدرعية التاريخية على ٣٣ مسجداً، معظمها بني بمادة الطين، في حين جرى هدم البقية وأعيد تشيدها ببناء مسلح. وفيما يلي نبذة عن خمسة من هذه المساجد التي أدرجتها الهيئة ضمن برنامجها لتطوير الدرعية التاريخية:

١- مسجد الإمام محمد بن سعود بالدرعية:

يقع المسجد بجوار قصر سلوى في مدخل حي الطريف، ويطل على أحياء البجيري وسمحان. وكان المسجد قد شيد أول مرة، في عهد الدولة السعودية الأولى بين عامي ١١٥٧هـ - ١٢٣٣هـ، وقد درّس فيه الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وكان المسجد منارة للدعوة السلفية ومركز إشعاع علمي للطلاب.
أما الوصف المعماري للمسجد فينقسم إلى قسمين: القسم الأول، ويحتوي على أطلال المسجد القديم، كالأعمدة وأجزاء من القوس والجدران. أما القسم الثاني، فيحتوي على المسجد القائم حالياً الذي تم تجديده بمادة الطين ويتكون من عدة أجزاء هي:
❖ الرواق أو (المصلّى الداخلي): ويأخذ الشكل المستطيل،

الرواق الداخلي وجزء من السرحة الخارجية لمسجد الإمام محمد بن سعود في حي الطريف ويبدو إلى اليسار الجزء المتهدم من المسجد.

وللمسجد رواقان موازيان لجدار القبلة، وبه صف من الأعمدة المستديرة، تعلوها تيجان حجرية (قتايع حجرية) تحمل السقف، كما يحتوي جدار القبلة على المحراب.

❖ الفناء (السرحة الخارجية): وهو الفناء الذي يربط بين المصلّى الداخلي والخلوة، ويأخذ الشكل المستطيل.

❖ الخلوة: وتأخذ شكلاً مستطيلاً تحت سطح الأرض، ويتم الدخول إليها بواسطة درج خاص، وتستخدم الخلوة للصلاة في وقت الشتاء، ولها رواقان بينهما صف من الأعمدة، كما تحتوي على محراب.

٢- جامع الشيخ محمد بن عبدالوهاب:

يقع الجامع وسط مدينة الدرعية في حي البجيري مقابل حي الطريف على ضفة وادي حنيفة، ويرجع تاريخ إنشائه إلى أيام الدولة السعودية الأولى (١١٥٧-١٢٣٣هـ) وشُيد المسجد حينها بالطين وبُنِي أساسه من الحجر.

يحتوي الجامع على مصلّى داخلي وسرحة خارجية وخلوة مساحتها نحو ١٥٠٠متر مربع ومحراب في وسط جدار القبلة ومئذنة، كما وجد بجانبه مسقاة للوضوء والاستخدامات الأخرى من قبل أهالي الحي.

وقد أعيد بناء الجامع بالخرسانة المسلحة منذ ٤٠ عاماً، إلى أن تم إعادة بنائه مرة أخرى بالخرسانة المسلحة على نفقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، رحمه الله.

يأخذ الجامع حالياً طابع العمارة التقليدية في مدينة الدرعية، كما يعد الجامع بديلاً لمسجد العيد الواقع وسط الوادي في وقت سقوط الأمطار.

ومنذ تشييده كان الجامع يضم مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم، واكتسب شهرته بتدريس العلوم الدينية التي كان يلقيها الشيخ محمد بن عبدالوهاب، رحمه الله، حيث كان الطلاب يتوافدون إليه طلباً للعلم من كل من الرياض والعيينة وحريملاء وعرقة.

وقد أم بالجامع بعد الشيخ محمد بن عبدالوهاب، كل من

ابن سلطان وابن داوود والدوسري والأمير الشيخ عبدالرحمن بن مبارك وآخرهم عبدالرحمن بن عيسى، رحمهم الله.

٣- مسجد الدواسر:

يقع هذا المسجد جنوب مدينة الدرعية قرب حي المريح على مساحة تقدر بـ ١٢٠متراً مربعاً على ضفة وادي حنيفة.

وبني المسجد بالطين وأساسه من الحجر. ويتكون من مصلّى داخلي، وسرحة خارجية ومحراب، إضافة إلى مئذنته. كما يوجد إلى جوار المسجد مسقاة للوضوء والاستخدامات الأخرى، وقد تم ترميمه قبل نحو ١٠ سنوات.

٤- مسجد السريحة أو (مسجد ابن عبيد):

يقع هذا المسجد على مساحة تتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠متراً مربعاً وسط مدينة الدرعية في حي السريحة، ويقع إلى جواره مسجد العيد أسفل آثار حي الطريف في وسط وادي حنيفة، ويرجع تاريخ إنشائه إلى الدولة السعودية الأولى.

مسجد السريحة مشيد حالياً بالطين، ويتكون من مصلّى داخلي، وسرحة خارجية، وخلوة ومحراب ومئذنة. ويوجد إلى جوار المسجد بئر ماء للسقيا والوضوء واستخدامات الأهالي الأخرى.

٥- مسجد الظويهرة:

يقع هذا المسجد على مساحة تقدر بـ ٣٠٠ متر مربع في وسط مدينة الدرعية في حي الظويهرة الذي يعد أكبر أحياء الدرعية، ويرجع تاريخ إنشائه إلى أيام الدولة السعودية الأولى. والمسجد مشيد حالياً بالطين والحجر وسقفه من خشب الأثل الذي يرتكز على أعمدة حجرية مكسية بالجص فوقها (قنايع) حجرية على شكل عقود مثلثة، ويحتوي على مصلّى داخلي وسرحة خارجية وخلوة ومحراب ومئذنة، ويوجد إلى جواره بئر ماء للسقيا والوضوء والاستخدامات الأخرى.

رمم المسجد منذ نحو ٦٠ عاماً، وألحقت به حلقة لتحفيظ القرآن الكريم، ويوجد بجوار المسجد من الجهة الغربية (سوق الجماعة) لتجارة المواشي والأخشاب. ويتبع المسجد ما يُسمّى محلياً (بالحويط) وهو عبارة عن بستان صغير يوجد فيه نخل يعود ريعه للأوقاف.

الدرعية.. مركز ثقافي وسياحي في إطار عصري

من الجدير بالذكر، أن المحافظة على المقومات التاريخية والبيئية والسكانية والعمرانية في الدرعية التاريخية، استدعى من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وضع خطة تنفيذية تهدف إلى إعادة إعمار الدرعية التاريخية وتحويلها إلى مركز ثقافي وسياحي على المستوى الوطني وفقاً لخصائصها العمرانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في إطار عصري.

واشتملت هذه الخطة، التي تم إعدادها بالتنسيق مع الهيئة العليا للسياحة ومحافظة الدرعية وبلدية الدرعية، على ثلاث مراحل شارك في تنفيذها إلى جانب اللجنة التنفيذية كل من القطاع الخاص والأهالي وبعض الجهات الحكومية ذات العلاقة. وعلى ضوئها سيتم نقل الدرعية من وضعها الحالي إلى مصاف المدن التراثية العالمية التي تستند إلى مقومات تاريخية وبيئية، مما يمكن من تسجيل الدرعية التاريخية ضمن قائمة التراث العالمي.

نظام المعلومات الإقليمية.. رافد للمعلومات الجغرافية والحضرية

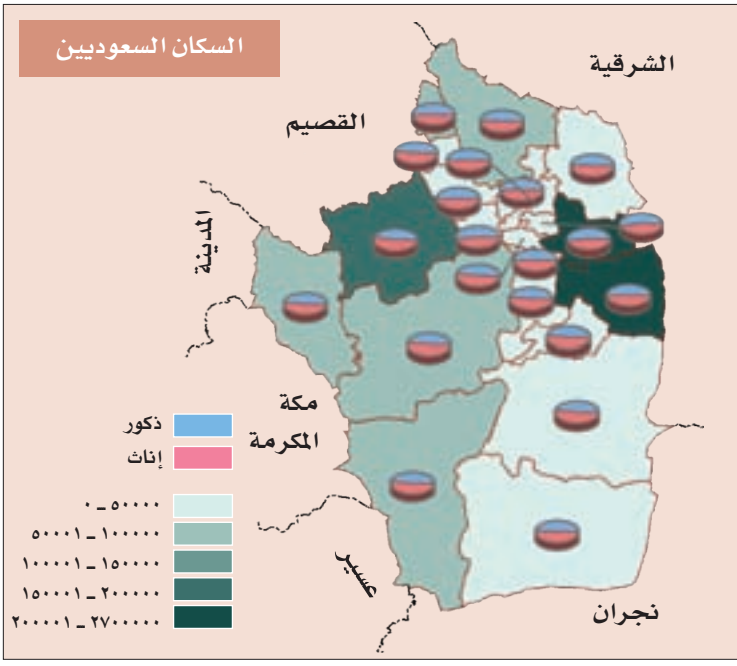

أسست الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ضمن مشروع المخطط الإستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض، نظاماً للمعلومات الإقليمية في المنطقة يزود المشروع والجهات المعنية بكافة المعلومات الجغرافية والحضرية عن المنطقة. النظام أثمر عن عدد من المخرجات، وأبرزها: نظام المعلومات الجغرافية المكانية GIS، ونظام المعلومات غير المكانية للمنطقة، وخريطة الأساس الرقمية لمنطقة الرياض، إلى جانب نواتجه الأخرى المتمثلة في دمج معلومات الجهات المختلفة وتحديثها وتوحيدها، وإطلاق موقع إلكتروني للمشروع ينشر حقائق عن المنطقة على شبكة الإنترنت.

نظم معلومات

شملت المرحلة الأولى لمشروع المخطط الإستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض، جمع معلومات عن الأوضاع الراهنة للمنطقة، بهدف بناء قاعدة معلومات للمشروع تكون بمثابة الأساس لنظام المعلومات الإقليمي في منطقة الرياض.

وباستخدام أحدث نظم المعلومات الجغرافية GIS، جرى تكوين المراحل الأولى من تأسيس قاعدة المعلومات التي ترفد مراحل العمل في مشروع المخطط الإستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض ونواتجه المختلفة بالمعلومات والبيانات، ولتؤدي بذلك دور المصدر الرئيسي للمعلومات الجغرافية والحضرية لمنطقة الرياض.

تم خلال مرحلة جمع المعلومات للمشروع، الاتصال والتنسيق مع عدة جهات محلية وإقليمية ووطنية من القطاعين العام والخاص، للإطلاع على ما تملكه تلك الجهات من معلومات رقمية أو ورقية خصوصاً بمنطقة الرياض. وفي مرحلة لاحقة تم الحصول على تلك المعلومات من ١٣ جهة في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى ما لدى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض من معلومات.

توحيد وتحديث المعلومات

وخلال استعراض وتفحص المعلومات التي تم جمعها بنظام المعلومات الجغرافية لمنطقة الرياض، تم التوصل إلى وجود تعارض فيما بين تلك المعلومات مختلفة المصادر من النواحي الجغرافية والإحصائية وتاريخ المعلومة، مما استدعى تقييم تلك المعلومات وتدقيقها ومن ثم تحديثها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لإنتاج خريطة أساس لمنطقة الرياض «الخريطة الأساسية الموحدة لمنطقة الرياض»، تضم معلومات صحيحة وغير متعارضة ومحدثة في آن واحد.

وقد تم الاستفادة من النظام بشكل مبكر في هذا الشأن، حيث تم إعادة إنتاج جميع خرائط المشروع، وإجراء التحليل عليها، ومن ثم استخدمت لعرض النتائج خلال ورش العمل الخاصة بالمشروع. وخلال مراحل النظام الأولية استفادت أكثر من ثماني جهات من القطاعين العام والخاص من محتويات النظام بشكل مباشر.

ويشتمل النظام أيضاً، على صورة تغطي كامل المنطقة عبر الأقمار الاصطناعية بدرجة عالية من الوضوح، وعلى صعيد الإصدارات أصدر نظام المعلومات الإقليمي في منطقة الرياض، أطلساً لأوراق العمل الفنية (التقارير الفنية) في المشروع بغرض توفير معلومات مكانية وخرائط إحصائية شاملة للمنطقة لدعم العملية التخطيطية في مشروع المخطط الاستراتيجي الإقليمي للمنطقة.

تواصل إلكتروني مع المجتمع

أهداف نظام المعلومات الإقليمي لمنطقة الرياض، تتلخص في بناء قاعدة معلومات جغرافية للمنطقة تكون مرجعاً لمشروع المخطط الإستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض، في مراحله المختلفة، في الوقت الذي يخدم فيه النظام، الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص.

كما يرمي النظام إلى استخدام تقنية المعلومات بصفة عامة والجغرافية والإحصائية منها بصفة خاصة، لإجراء دراسات تحليلية للمساعدة في تقييم البدائل التخطيطية المختلفة.

وضمن خططه للتواصل مع المجتمع عبر أسرع وأحدث الطرق المتاحة، تم إطلاق موقع إلكتروني للمشروع يهدف إلى نشر نتائج المخطط الإقليمي من إحصائيات وحقائق عن المنطقة وكافة خطوات التقدم في المشروع من خلال الموقع الرسمي لمدينة الرياض على الإنترنت، إضافة إلى التواصل مع الجهات والأشخاص ذوي العلاقة والمهتمين من أفراد المجتمع لإيصال المعلومات إليهم، وأخذ مرئياتهم واقتراحاتهم حول مشروع المخطط إلكترونياً.

ويتيح موقع المشروع الإلكتروني إلى جانب ذلك، وظيفة الاتصال بين أعضاء اللجنة الفنية من الجهات ذات العلاقة ولجنة المتابعة ولجنة الخبراء، حيث يُمكن من إيصال نواتج المشروع من تقارير وخرائط للأعضاء والحصول على ملاحظاتهم إلكترونياً، إضافة إلى كون الموقع يمثل أداة إعلامية للمشروع.

وتم تعزيز الصفحات العامة في الموقع لتضم الكثير من البيانات والخرائط التي يمكن الإفادة منها للجهات العامة والخاصة والباحثين وغير ذلك. وعنوان الموقع: www.Arriyadh.com

مخرجات العمل في النظام

نظام المعلومات الإقليمي لمنطقة الرياض، أثمر عن عدد من المخرجات الرئيسية، أبرزها: نظام المعلومات الجغرافية المكانية باستخدام تقنيات GIS، ونظام المعلومات غير المكانية للمنطقة، وخريطة الأساس الرقمية لمنطقة الرياض، ويتضمن كل مخرج من هذه المخرجات العناصر التالية:

١ - نظام المعلومات الجغرافية (المكانية) ويشمل:

❖ بناء قاعدة معلومات جغرافية للمنطقة.

❖ إعداد نماذج محاكاة لجوانب التخطيط المكاني، وإجراء نماذج التحديد المكاني.

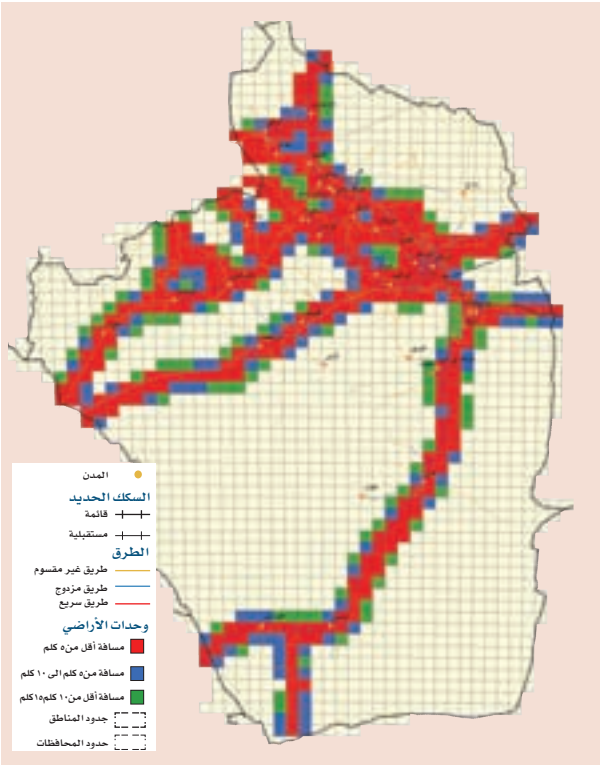

توزيع وسائل النقل ووحدات الأراضي في منطقة الرياض

❖ استخدام النظام لمساندة أعمال المشروع خلال المراحل المختلفة.

❖ استمرارية استخدام النظام لمتابعة تنفيذ المخطط الإستراتيجي الإقليمي بعد انتهاء المشروع.

٢ - نظام المعلومات غير المكانية للمنطقة، ويشمل:

❖ توفير البيانات والمعلومات ذات الصلة للأطراف المشاركة في المشروع.

❖ مساندة أوراق العمل الفنية وتقارير المشروع وتغذية نظام المعلومات الجغرافية.

❖ توفير المعلومات المختلفة عن المشروع والمنطقة على شبكة الإنترنت.

❖ استمرارية النظام لعرض نواتج أعمال المخطط ومتابعة المشروع على الإنترنت.

٣- خريطة الأساس الرقمية لمنطقة الرياض:

تم بناء خريطة الأساس الرقمية الخاصة بمنطقة الرياض بالاستفادة من الطبقات الجغرافية من مختلف الجهات، إضافة إلى بعض الطبقات التي تم بناؤها بواسطة خبراء المشروع، وتتكون خريطة الأساس الرقمية من الطبقات التالية:

❖ طبقة الحدود الإدارية لمنطقة الرياض والمحافظات (وزارة الداخلية).

❖ طبقة الزراعة (القائمة، النشطة، الصالحة للاستخدام).

❖ طبقة المراكز (وفقاً لتصنيف وزارة الداخلية).

❖ طبقة التجمعات السكانية (مدن وقرى المنطقة).

❖ طبقة البيئة (المحميات الطبيعية، المناطق ذات الأولوية).

❖ طبقة النقل (الطرق، السكك الحديدية، المطارات).

❖ طبقة الكهرباء (خطوط الكهرباء، محطات التوليد، محطات التحويل).

❖ طبقة المياه (الخزانات الجوفية، الآبار، مسارات السيول، الأودية).

❖ طبقة السياحة (المواقع السياحية).

❖ طبقة الخصائص الطبيعية والجيولوجية.

وسيتم بناء موقع جغرافي على شبكة الإنترنت لكافة الطبقات الجغرافية الخاصة بخريطة الأساس الرقمية لمنطقة الرياض من خلال تقنية الخرائط التفاعلية باستخدام برنامج يتيح للمستخدم عرض الطبقات والاستفسار عن قاعدة البيانات المرتبطة بكل طبقة بشكل مبسط خلال المرحلة الثالثة للمشروع بإذن الله.

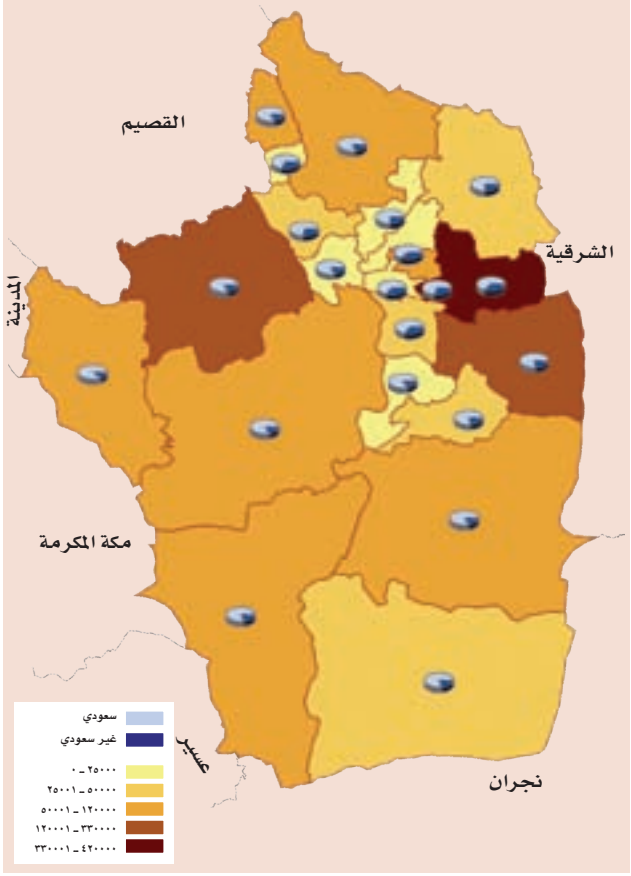

توزيع السكان في منطقة الرياض حسب الجنس والجنسية

ندعوكم للمشاركة في أكبر تجمع لأصحاب القرار
وذوي الإختصاص في قطاع الإسكان في المملكة...

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز
رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض

ندوة الإسكان ٣

الحي السكني ... أكثر من مجرد مساكن

HOUSING SYMPOSIUM 3

Neighborhoods Are more Than Houses...

تشمل الندوة مسابقة عالمية
لتصميم عمراني لمجاورة سكنية...

٣ - ٦ جمادى الأول ١٤٢٨هـ الموافق ٢٠ - ٢٣ مايو ٢٠٠٧ م
مركز الملك فهد الثقافي - الرياض - المملكة العربية السعودية

شهادات حضور لذوي
الإختصاص... نرجو طلبها
عند التسجيل المسبق...

الرعاية الماسية

دار الأركان DAR AL-ARKAN

المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق Saudi Research & Marketing Group

موطن

الرعاية الذهبية

العليا

الرعاية الفضية

الزجاج السعودي Saudi Ceramics

سابك sabic

الشركاء الإعلاميون:

الصحف:

الشرق الأوسط

الاقتصادية

Arab News

القنوات الفضائية:

العربية

CNBC

المجلات:

العربية

لطلوب

Survey

أصول

ITP

Business

CEO

للتسجيل والمشاركة فاكس: ٠١-٤٦٠٣٤٧٩ تلفون: ٠١-٤٦٠٣٤٨١

الرجاء ارسال معلومات عن:

- ☐ حضور الندوة والفعاليات المصاحبة
- ☐ شهادات حضور
- ☐ النشرات الاخبارية والمطبوعات
- ☐ رعاية الندوة والمسابقة

الإسم: اللقب:

الشركة/الجهة:

ص.ب: الرمز: المدينة:

البلد:

هاتف: فاكس: جوال:

بريد إلكتروني:

المنظم:
الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
هاتف (٤٦٠٣٤٨١) ٠١
فاكس (٤٦٠٣٤٧٩) ٠١
موقع إنترنت: www.housing3.org

منظم الحدث:
انترميديا العربية
inter Media Arabia
هاتف (٤٦٠٣٤٨١) ٠١
فاكس (٤٦٠٣٤٧٩) ٠١
موقع إنترنت: www.interMediaArabia.com

CODE AA2006

للتسجيل والحصول على آخر مستجدات الندوة تفضلوا بزيارة الموقع الالكتروني:

www.housing3.org

حوادث الوفيات في مدينة الرياض
بعد تطبيق استراتيجية السلامة المرورية

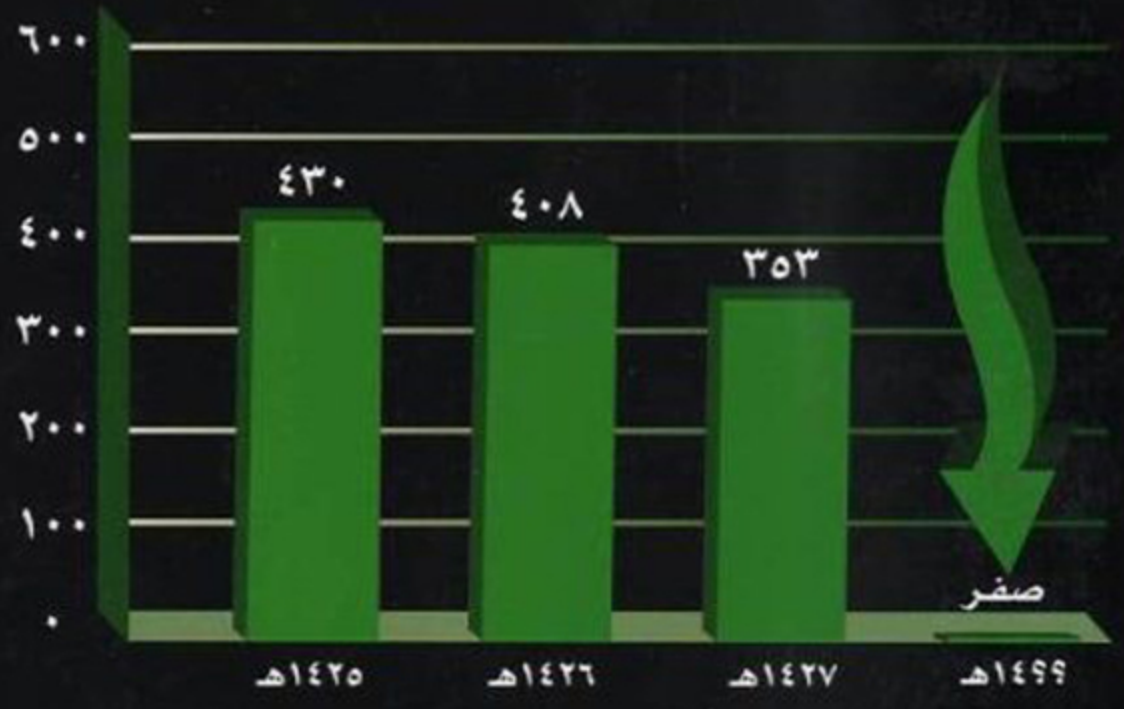

إنجاز نطمح بالتزامكم .. الوصول إليه !

اللجنة العليا للسلامة المرورية